المعهـد الدولـي للعدالـة
و سيادة القانون

التقريـر السـنوي
2022

تتمثل مهمتنا في تعزيز وتمكين كفاءات الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من الأشخاص المعنيين بشأن التعامل مع الإرهاب والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الممارسين على مستوى وطني وإقليمي ودولي.

تتمثل رؤيتنا في أن يكون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مركزًا معترفًا به دوليًا يركز على تعزيز قدرة الأخصائيين ممارسي العدالة على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة العابرة للحدود بما يتماشى مع حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز هذا الدور الفريد والبناء عليه.

سنفعل ذلك من خلال الاستمرار في تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات عالية الجودة المصممة خصيصًا بالإضافة إلى الأنشطة التي تساعد الحكومات والأخصائيين الممارسين على معالجة الطبيعة المتطورة للتهديدات العابرة للحدود المعاصرة بطريقة عملية وفعالة وتعاونية.

سنحافظ على تركيزنا الجغرافي الأساسي في شمال وغرب وشرق أفريقيا وفي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مع مواصلة العمل في المناطق الأخرى عند الضرورة.

سيشمل التطور المستمر للمعهد إعداد وتنفيذ وتفعيل الممارسات الدولية الجيدة، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتعامل الشامل مع المظهر المعاصر والطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي

IVSTITIA IN TOTO

المحتويات

رسالة الأمين التنفيذي 4
لمحة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 6
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب 8
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وشركاؤه 11
الوحدة الأكاديمية 12
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC 13
دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC: حقائق سريعة 13
المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC) 14
دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت: حقائق سريعة 14
مقررات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC و eCTAC في 2022 17
أجندة الأبحاث 19
دعم الجهات المانحة 19
الوحدة البرامجية 20
المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 22
مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً 22
مبادرة التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالإرهاب 24
مبادرة السلطات المركزية العالمية 28
مبادرة التحقيقات 32
مبادرة بناء القدرات القضائية 34
مبادرة قضاء الأحداث 38
مبادرة إدارة السجون 42
مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 44
أدلة ساحة المعركة 45
التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية 46
تدخلات متعددة الأطراف لمنع ومكافحة التطرف العنيف 49
مكافحة تمويل الإرهاب 50
منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب CT PHARE 54
الرصد والتقييم 56
الاتصالات والتواصل 58
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا 61
فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 62
مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين 64
المجلس الاستشاري 65
المنح والإعارات منذ عام 2014 66
شركاء فاليتا 66

رسالة الأمين التنفيذي

يشرفني أن أكتب رسالتي الأولى في التقرير السنوي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منذ تعييني أميناً تنفيذياً للمعهد في نوفمبر 2022.

اسمحوا لي أن أرحب بكم في التقرير السنوي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لعام 2022، الذي يقدم لكم لمحةً موسعة عن عملنا مع ممارسي العدالة الجنائية بالإضافة إلى تسليط الضوء على إنجازات ونجاحات وأهداف فريقنا الموهوب متعدد الجنسيات. إنّ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تركز جهودها على بناء قدرات ممارسي العدالة الجنائية. كما تعمل على تعزيز الحوار بين الأقران، وتبادل الخبرات، والمشاركة متعددة الأطراف بغية التصدي للإرهاب والجريمة الخطيرة العابرة للحدود. ونشعر بالفخر الكبير لأننا نضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم كل ما نقوم به.

ونسعى جاهدين في جميع أعمالنا إلى تحقيق أعلى معايير التميز والاستجابة والكفاءة. لذا فإننا نعمل على تنظيم أنشطتنا، بما فيها من دورات وبرامج أكاديمية للاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة مدروسة، مع مراعاة القضايا الأمنية العالمية المتطورة والمعاصرة. نحن فخورون بالجودة العالية لعملنا.

من خلال الاستجابة لقضايا العالم الحقيقي واحتياجات صانعي السياسات، تسعى أنشطة وبرامج بناء القدرات والتدريب والفعاليات المنظمة بشكل مشترك مع الشركاء المحليين والدوليين دائمًا إلى إحداث فرق بفعالية وكفاءة عالية.

سنحتفل في عام 2024 بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. وستكون فرصة رائعة للتأمل في إنجازاتنا على مدى العقد الماضي وكذلك خططنا للمستقبل.

أود أن أشكر كل واحد منكم على إيمانه برسالتنا ورؤيتنا، وعلى دعمكم الذي لا يقدر بثمن.

السيد ستيفن هيل
الأمين التنفيذي

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

Steven Hill

لمحة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) في يونيو 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليكون منصةً رئيسية لتقديم التدريب المبتكر والمستدام لتنفيذ الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والقائمة على سيادة القانون. رحب قادة مجموعة الثماني (G8) باقتراح تأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في قمة يونيو 2013. ثم تعاونت مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية على وضع تفويض ولاية وهيكلية المعهد. افتتح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا في يونيو 2014.

يقوم المعهد بإعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات وعقد لقاءات مع الخبراء وغيرها من الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأخصائيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية. تلتزم جميع برامج المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في جوهرها بتعزيز الإطار القانوني الذي يسعى من خلاله الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في القضاء على الإرهاب والأنشطة ذات الصلة من خلال دمج حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون. تتمثل مهمة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تقديم برامج بناء القدرات المصممة خصيصًا لمساعدة الحكومات والأخصائيين على التصدي - بطريقة عملية وفعالة ومنسقة - للتهديد الإرهابي المتصاعد ومتعدد الأوجه والجرائم العابرة للحدود ذات الصلة.

الأمانة التنفيذية

يرأس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأمين التنفيذي ستيفن هيل، مع فريق من المديرين والموظفين المعارين والمتعاقدين من أكثر من خمسة عشر بلداً.

الوحدة الأكاديمية

تقدم الوحدة الأكاديمية المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب (CTAC)، ودورة تدريبيةً مبتكرة عبر الإنترنت (eCTAC)، وأجندة بحثية طموحة، بقيادة القاضية ماري كومبير.

وحدة الإدارة والتواصل

توفر وحدة الإدارة والتواصل الدعم الأساسي لمهمة بناء القدرات في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال المحاسبة، والإدارة، والموارد البشرية، والمشتريات، والاتصالات والتواصل، وجمع التبرعات وإدارة المنح، إلى جانب الرصد والتقييم. يرأس الوحدة راينهارد أوريخ.

الوحدة البرامجية

توفر الوحدة البرامجية ورش عمل حول بناء القدرات تتناول التحديات النوعية والناشئة. ينظّم العمل بموجب المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة العمل في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال هيكلية مرنة تستجيب لبيئة التهديد المتغيرة واحتياجات الاختصاصي الممارس وأولويات المانحين. ترأس الوحدة غيل مالون، المعارة من وزارة العدل الأمريكية.

مستشارون معارون

يضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بين موظفيه اثنين من مسؤولي إنفاذ القانون ذوي الخبرة وكبار المستشارين - كبير مستشاري التحقيقات مارك بيدفورد، المعار من حكومة المملكة المتحدة وكبير المستشارين القانونيين القاضي كان فوركان جولسوي، المعار من حكومة تركيا.

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

تحظى الأمانة التنفيذية بالتوجيه في مهمتها الموكلة إليها من مجلس إدارة دولي يمثل 12 حكومة والاتحاد الأوروبي.

المجلس الاستشاري

يضم المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مجموعة رائعة من المتخصصين والممارسين ذوي الخبرة وقادة المنظمات الشريكة والشبكات الأكاديمية الذين يقدمون نصائح استراتيجية غير ملزمة.

يقوم المعهد بإعداد وتقديم ورش عمل لبناء القدرات وعقد لقاءات مع الخبراء وغيرها من الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأخصائيين العاملين في قطاع العدالة الجنائية.

8 سنوات	**8500+** خريج ممارس	**220+** ورشة عمل ودورة تدريبية
55+ منحة دولية	**12** جهة مانحة	**124** دولة مشاركة

أطلقَ موقعًا إلكترونيًا مجددًا بثلاث لغات

وضع مسار عمل جديد بشأن تمويل مكافحة الإرهاب

الاستثمار في الرصد والتقييم الفعالين لضمان التأثير المستدام

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM
المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منتدى دولي يضم 30 عضوًا مهمته الحدّ من تعرض الناس للإرهاب في جميع أنحاء العالم من خلال منع الأعمال الإرهابية ومكافحتها ومقاضاة مرتكبيها ومكافحة التحريض على الإرهاب والتجنيد لخدمة الإرهاب.

يجمع المنتـدى العالمي لمكافحـة الإرهاب خبـراء وأخصائيين من دول ومناطق حول العالم لتبادل التجارب والخبرات، ووضع الأدوات والاستراتيجيات لمواجهة التهديد الإرهابي المتصاعد. يعترف الشركاء الدوليون بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على اعتباره إطار عمل مرجعي في الهيكلية العالمية لمكافحة الإرهاب والحد من التطرف العنيف ومكافحته. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.thegctf.org

تنفيذ وتفعيل مذكرات إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

إنّ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو المنفذ الرائد للممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومذكراته المؤطرة، كما أنه المنظمة الوحيدة التي لديها تفويض محدد لدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب من قبل الاختصاصيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية. عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل ذات الصلة لقيادة عملية إعداد وثائق إطار عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مثل مذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، والممارسات الجيدة للرباط وواشنطن بشأن التصدي للإرهاب النامي محلياً واكتشافه والتدخل فيه والاستجابة له. ويعدّ المعهد ويقدم برامج مخصصة لدعم تفعيل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية، ويدمج بشكل استباقي أدوات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة عبر جميع أنشطته البرامجية والأكاديمية.

وقد صممت برامج بناء القدرات وأدوات الأخصائي الممارس التر
وضعها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ليس فقط لدع
تنفيذ المذكرات المؤطرة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب با
أيضًا لتحديد أولويات التطبيق العملي للممارسات الجيدة عل
تحديات العالم الواقعي التي يواجهها الأخصائيون العاملون في مجا
العدالة الجنائية الذين نقدم خدماتنا لهم.

النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

ينسق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق م
المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال المشاركـ
المنتظمة مع الرؤساء المشاركين ومجموعات العمل والأعضا
والوحدة الإدارية والمؤسسات الملهمة التي تتبع رؤى المنتد
العالمي لمكافحة الإرهاب. كما يدعم المعهد أنشطة مجموعا
العمل المختلفة، ويستضيف اللقاءات وورش العمل، ويساهم
المبادرات، ويبحث عن الفرص وأوجه التآزر التي يمكن من خلال
النهوض بمهمة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. تتمثل إحد
الأولويات الرئيسية للمعهد في المساهمة في زيادة التنسيق بي
مجموعات العمل والمؤسسات الملهمة من أجل الاستفادة بشكل
أفضل من خبرتنا الجماعية وتجربتنا في تعزيز مهمة المنتد
العالمي لمكافحة الإرهاب. يضمن تعزيز التنسيق الأكثر جدو
بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمؤسسات الملهم
أن تكون الأولويات والجهود الموضوعية والجغرافية متسقة وأ
تشارك الدروس المستفادة وقصص النجاح بشكل فعلي وتدم
في سياق الأنشطة المستقبلية.

المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يعمل المعهد عن كثب مع غيره من المؤسسات الملهمة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الصندوق العالمي لمشاركة وتكييف المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود (GCERF) الذي وقع معه المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة عام 2020، ومعهد هداية الذي عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شراكات معه في العديد من المشاريع المهمة.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو واحد من ثلاث مؤسسات مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ، إلى جانب:

الصندوق العالمي لمشاركة وتكييف المجتمعات المحلية ومساعدتها على الصمود، يقع مقره الرئيسي في جنيف، وهو عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص أنشئ ليكون أول جهد عالمي لدعم المبادرات المحلية على مستوى المجتمع والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود ضد أجندة التطرف العنيف. يعمل الصندوق العالمي للاستجابة لحالات الطوارئ في حلقة الوصل بين الأمن والتنمية، بالشراكة والتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة لدعم الاستراتيجيات الوطنية في مسعاها لمعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف.
www.gcerf.org

هداية، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف ومقره أبو ظبي، وهو ذراع تنفيذي رئيسي لجهود الحدّ من التطرف العنيف التي يضطلع بها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وهو شريك أساسي في صياغة وتنفيذ مذكرة أبوظبي حول الممارسات الجيدة في التعليم ومكافحة التطرف العنيف، بما يشمل المبادرة القائمة التي تجمع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومؤتمر التعاون الإسلامي بشأن الحد من التطرف العنيف والتعليم الديني. يدير مركز هداية برامج المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ذات الصلة بالحد من التطرف العنيف المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمقاتلين العائدين تحت رعاية الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي يُعدّ موردا حياً للدول المهتمة.
يرجى زيارة hedayahcenter.org

UNITED NATIONS
NATIONS UNIES

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وشركاؤه

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق واستباقي مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لإقامة روابط وصلات ذات مغزى بين الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تعدّ الأمم المتحدة شريكًا وثيقًا ومشاركاً نشطاً في جميع أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ذات الصلة، ويدعم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل فعال تنفيذ الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة وذلك من خلال المبادرات الأساسية للوحدة البرامجية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (IIJ) ومسارات العمل ومناهج الوحدة الأكاديمية. تعاون المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل وثيق مع عدد من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (CTED)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

التعاون بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة

ومن الأمثلة على التعاون مع الأمم المتحدة، ورشة العمل المشتركة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل النيجر بشأن تسريع مراجعة القضايا والحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة في قضايا الجرائم الإرهابية من خلال تكنولوجيا الوصول عن بعد، التي نُفذت في إطار مبادرة بناء القدرات القضائية في المعهد. عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل في نيامي لتقييم جدوى واهتمام الاختصاصيين الممارسين النيجيريين بإدخال تكنولوجيا التداول بالفيديو في المحاكمات الأولية، على أمل الحدّ من الاحتجاز غير الضروري والمطول قبل المحاكمة للمشتبه بهم.

انضم ما يقرب من 30 من الاختصاصيين ممارسي مكافحة الإرهاب في النيجر إلى ورشة العمل وناقشوا بالتفصيل الإطار التشريعي المطلوب لاستخدام تكنولوجيا مؤتمرات الفيديو في قضايا العدالة الجنائية، وتناولوا على وجه التحديد أهمية حماية حقوق المتهمين والضحايا والشهود، وضمان وصول محامي الدفاع إلى المحاكمات وضمان السرية عند إدخال أدوات الوصول عن بعد. كما قاموا بتقييم البنية التحتية التكنولوجية الحالية وتحدياتها والحلول الممكنة والشراكات المحتملة بين القطاعين العام والخاص.

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)

يجدد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي جرى توقيعها في البداية في سبتمبر 2020 لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الشراكة المهمة وصياغتها.

توفر مذكرة التفاهم هذه، إطاراً لتعزيز تعاوننا لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والممارسات والأدوات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. تشمل الفرص أنشطة بحثية مع الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبناء القدرات مع الوحدة البرامجية.

ويستند هذا المعلم الهام إلى البيان الوزاري المشترك بين الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لعام 2018، الذي شدد على ضرورة بناء شراكة قوية ومتعاضدة بين المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة. باعتباره مؤسسة مستوحاة من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، يفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بمواصلة بناء هذه الشراكة المهمة والنهوض بها.

الوحدة الأكاديمية

تأسست الوحدة الأكاديمية عام 2020، وهي إضافة مهمة إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تقدم دورات تأسيسية أطول للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من المستوى المتوسط لتحسين فهمهم ومهاراتهم في مكافحة الإرهاب بما يتوافق مع سيادة القانون.

منذ إطلاقها، أعدت الوحدة الأكاديمية وقدمت منهجين مختلفين ولكن مترابطين (أحدهما مصمم للتقديم عبر الإنترنت والآخر يقدم بالحضور شخصيًا) — وكل منهما متاح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. في الواقع، كان عام 2022 عامًا حافلًا بالأحداث للوحدة الأكاديمية، حيث شهد الانتقال الناجح للوحدة إلى الدورات التي تتطلب حضوراً شخصياً.

تسمح إضافة هذه الدورات التأسيسية إلى ورش العمل والفعاليات والدورات القصيرة الأخرى التي يقدمها المعهد بالمزيد من ترسيخ مكانته كمركز إقليمي للتدريب على مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. تكمل الدورات التدريبية التي تنظمها الوحدة الأنشطة الأخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال توفير تدريب معمّق على المهارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية - وتجسد أساساً قوياً لبناء المهارات ذات الصلة بالتحديات المحددة والناشئة التي تمت معالجتها من خلال المبادرات الأساسية ومسارات عمل الوحدة البرامجية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

تسعى أجندة أبحاث الوحدة الأكاديمية إلى توفير منح دراسية وأبحاث حول التحديات والفرص الناشئة في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، بدءًا من مراجعة المنهجيات إلى تقييم أنظمة العدالة الجنائية. تضمنت الجهود المبذولة في مسار العمل هذا حتى الآن محتوى من الزملاء المقيمين في الوحدة الأكاديمية للمعهد وخريجي الدورات التدريبية، وهو متاح حصريًا عبر منصة خريجي المعهد.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC

صممت دورة المنهج الأكاديمي الشامل لمكافحة الإرهاب - CTAC - للمجموعات الصغيرة، وتقدم عبر الحضور شخصيًا. وتهدف إلى بناء قدرات ومهارات الاختصاصيين الممارسين المشاركين في الخطوط الأمامية الذين لهم تأثير مستدام على جهودهم الشخصية، وبالتالي على مؤسساتهم المحلية وكفاءاتهم على المستوى الوطني أيضًا. جرى تكييف المناهج الدراسية مع القانون المدني والقانون العام وأنظمة العدالة المختلطة وقدمت باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وصممت خصيصًا لاحتياجات الاختصاصيين الممارسين في إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

تعزز اللجنة الاستشارية لمكافحة الإرهاب مهارات المشاركين ومعرفتهم من أجل ضمان نجاح التحقيقات والملاحقات القضائية في هيئاتهم القضائية من خلال:

1. تعزيز استيعاب أهمية الأساليب المتناسبة والمعقولة والمبررة للتحقيق في الإرهاب، بما يتوافق مع حقوق الإنسان، ويشمل ذلك تقنيات التحقيق الخاصة؛
2. تحسين مهارات الصياغة والدعوة لإيصال الحقائق والحجج القانونية بدقة؛
3. زيادة المعرفة بكيفية استخدام إجراءات إدارة القضايا الفعالة للحد من تأخير المحاكمات؛
4. تحسين المعرفة بكيفية دمج الشهود والضحايا بشكل أفضل في التحقيقات ومقاضاة الجناة، من خلال آليات حماية أفضل؛
5. تعزيز المعرفة بالممارسات الجيدة الدولية من أجل التحقيق الفعال في قضايا الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها؛ و التنسيق: دورة بالحضور شخصياً مدتها أسبوعان (تسعة أيام)
6. تعاون وشبكات دولية أقوى لتحسين جمع الأدلة والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين

دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC: حقائق سريعة

ملخص الدورة: إن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC هو دورة تدريبية تأسيسية رائدة تتناول القضايا الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب للاختصاصيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية على الخطوط الأمامية. تغطي الدورة جميع الجوانب الأساسية لمكافحة الإرهاب: التحقيقات الاستباقية لمنع النشاط الإرهابي، والمراحل الحرجة للتحقيق بعد الهجوم، والتحضير للمحاكمة الجنائية، والملاحقة القضائية.

أسبوعين (تسعة أيام) وجهاً لوجه.

دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب بالحضور شخصياً هي دورة مدتها أسبوعان وتتطلب مشاركة بدوام كامل من مشاركين مختارين في كل من وحدات التعلم عبر الإنترنت والجلسات التفاعلية والتمارين. يستخدم المنهج نهج التعلم المعكوس بالإضافة إلى نهج التعلم التشاركي لتمكين الممارسين من تعزيز معارفهم ومهاراتهم الأساسية من خلال الممارسة والمحاكاة التفاعلية. هذه الأساليب التربوية التفاعلية تشرك المشاركين بشكل مباشر في عملية التعلم وتستند إلى:

1. حالة محاكاة لقضية إرهاب دولي تسمح للمشاركين بالتعلم من خلال تطبيق معارفهم ومهاراتهم مباشرة. في نهاية كل تمرين، يناقش ميسرو اللجنة الاستشارية لمكافحة الإرهاب في جلسة عامة النقاط التي يجب تذكرها والدروس المستفادة والقضايا التي يجب تحسينها.
2. التناوب بين الحلقات الدراسية التدريبية والتمارين العملية في إطار قضية المحاكاة لتعميق مهارات المشاركين الأساسية في إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية.

المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC)

نجحت الوحدة الأكاديمية في تقديم سبع دورات من المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت حول التحقيقات والملاحقات القضائية الاستباقية لقضايا الإرهاب للممارسين على الخطوط الأمامية من أفريقيا والشرق الأوسط.

تشمل الموضوعات الأخرى المدرجة في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت الاستخدام المشروع والمتناسب لتقنيات التحقيق الخاصة والتنسيق الفعال بين الوكالات والتعاون الدولي الفعال، وكلها ضرورية في التحقيقات والملاحقات القضائية ذات الصلة بالإرهاب المتوافقة مع سيادة القانون.

كان العرض الأولي للدورة التدريبية للوحدة الأكاديمية - في خضم جائحة كوفيد19- لعام 2020 - هو الدورة التدريبية المبتكرة للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (eCTAC). يجمع المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت المحققين والمدعين العامين وقضاة التحقيق معًا في دورة تدريبية متطورة حول التحقيقات الاستباقية والملاحقات القضائية في قضايا الإرهاب. وبذلك يتمكن المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت من تزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة للتدخل بنجاح في المؤامرات الإرهابية قبل وقوع الهجمات. بناء عليه، تؤكد الدورة التدريبية على التنسيق الفعال بين الوكالات، والتعاون القضائي الدولي، وتقنيات التحقيق الخاصة. كما يعمل الممارسون أيضًا على توسيع أفق معارفهم ومهاراتهم عبر جمع مجموعة متنوعة من أشكال الأدلة اللازمة لمنع الهجمات - بما فيها الأدلة الإلكترونية والأدلة مفتوحة المصدر والاتصالات السلكية واللاسلكية والأدلة المالية. مع نهاية المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت، تتعزز لدى المشاركين المعارف والمهارات اللازمة لنجاح التحقيقات والملاحقات القضائية في هيئاتهم القضائية، من خلال:

1. زيادة الوعي بالأساليب المتناسبة والمعقولة والمبررة للتحقيق الاستباقي في الإرهاب، بما يتوافق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون؛
2. فهم أكبر للاستخدام التشغيلي لتقنيات التحقيق الخاصة لجمع المعلومات الاستخباراتية والأدلة في التحقيقات الاستباقية؛
3. تعزيز المشاركة المبكرة بين المحققين والمدعين العامين للتخطيط الاستراتيجي للتحقيقات الاستباقية؛
4. كيفية جمع أدلة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية والمالية من أجل الملاحقات القضائية الناجحة؛ و
5. كيفية الاستعانة بالشبكات الدولية والتعاون الدولي لطلب الأدلة وتسليم المجرمين.

دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت: حقائق سريعة

ملخص الدورة التدريبية: يبني المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت يعمل المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت على بناء قدرة الممارسين الحاسمة على إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية استباقية في قضايا الإرهاب وتوسيع نطاق معرفة الممارسين فيما يتعلق بجمع الأدلة لتعطيل النشاط الإرهابي. تشمل الموضوعات الأخرى المدرجة في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت الاستخدام المشروع والمتناسب لتقنيات التحقيق الخاصة والتنسيق الفعال بين الوكالات والتعاون الدولي الفعال، وكلها ضرورية في التحقيقات والملاحقات القضائية ذات الصلة بالإرهاب المتوافقة مع سيادة القانون.

التنسيق: التعلم الهجين عبر الإنترنت (التعلم غير المتزامن والمستقل عبر منصة التعلم على الإنترنت، تليها ثماني جلسات تفاعلية عبر الإنترنت).

تقسم هذه الدورة المبتكرة والمؤثرة إلى 15 أو 16 وحدة، ضمن ثلاث مكونات رئيسة:

1. مراجعة المشاركين لأكثر من 30 محاضرة مسجلة مسبقًا ومقاطع فيديو عن دراسة حالة لقضايا دقيقة وتحقيقات ناجحة، إلى جانب توجيه التقدم المحرز والدعم من خلال كتاب عملي لدورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الانترنت ومكتبة واسعة من الموارد المنسقة عبر الإنترنت؛
2. ثماني جلسات تفاعلية مباشرة، من بينها ثلاث جلسات توجيهية ضمن مجموعات صغيرة بشأن التنسيق الفعال بين المحققين والمدعين العامين، وجمع الأدلة لأغراض الملاحقات القضائية الناجحة، والتحقيقات عبر الحدود. خلال هذه الجلسات التعليمية، يناقش المشاركون خطط تنسيق مكافحة الإرهاب التي صمموها، ويقارنون قراراتهم الاستراتيجية بشأن التحقيقات الاستباقية ويناقشون الممارسات الجيدة لصياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لنشر تقنيات التحقيق الخاصة؛ و
3. تمرينًا مجسماً لمدة يومين يحقق المشاركون خلاله بشكل استباقي في محاكاة مؤامرة إرهابية عبر الحدود تتضمن مهاجمة البنية التحتية الحيوية، وتختتم بجلسات استخلاص المعلومات ضمن مجموعات صغيرة. تضم هيئة التدريس لكل دورة ممارسين ومدربين من ذوي الخبرة. يتلقى فريق التدريب دعمًا إضافيًا من الخبراء المتخصصين بموضوع البحث لزيادة تحسين جودة البرنامج.

"أعتقد أننا قمنا بإجراء بعض الاتصالات من خلال المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون التي قد تساعدنا في التواصل مع المدعين العامين أو المشرعين في هذه البلدان، وربما نتمكن من الحصول على بعض المدخلات والمشاكل العملية التي يواجهونها بصرف النظر عن ما هو مكتوب في التشريعات - وتلك من الصعوبات العملية التي قد يواجهونها أيضًا - ويمكننا تحسين تشريعاتنا بشكل كبير بدلاً من التركيز على البلدان المتقدمة أكثر. لذلك، أعتقد أننا حققنا شيء مهم للغاية من خلال المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب".

السيد أحمد نوفل
مدعي عام من جزر المالديف

مقررات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC و eCTAC في 2022

منذ عام 2020، نجحت الوحدة الأكاديمية في تقديم ثماني دورات من دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت للممارسين على الخطوط الأمامية ي أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا. قدمت أحدث دورة تدريبية من دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت eCTAC بنجاح في فبراير/مارس 2022 وكانت مصممة لأول مرة للممارسين من جنوب وجنوب شرق آسيا. موّلت هذه الدورة بالكامل من خلال منحة قدمتها وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية (DFAT). شملت هذه النسخة الثامنة من المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت (28 eCTAC) محققًا ومدعيًا ناجحًا من المستوى المتوسط (11 رجلاً و 17 امرأة) من بروناي وإندونيسيا وماليزيا والمالديف والفلبين وسنغافورة وتايلاند. كانت الدورة رابع دورة في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت eCTAC تعقد باللغة الإنجليزية وأول دورة تضم مجموعة أغلبها من النساء. من خلال هذه الدورة التدريبية الأخيرة، واصلت الوحدة الأكاديمية زيادة عدد البلدان التي تصل إليها دوراتها. في المجموع، وصلت الوحدة الأكاديمية إلى 31 دولة، بإجمالي 161 خريجًا.

ب.ج. حاج. رملي أك سيف أمير محمد، رئيس العمليات في إدارة المخابرات الجنائية التابعة لقوة شرطة بروناي الملكية قال في تعليق له: ""كانت هذه الدورة قيّمة جداً بالنسبة لي شخصيًا لأنها مثّلت منصة لإنشاء شبكات غير رسمية بين المشاركين. وأرى أنّ المحاكاة العملية أكثر المحتويات فائدة بالنسبة لي. فقد اختبرت قدراتنا ومعرفتنا بقوانيننا وإجراءاتنا الوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالعمل الرسمي مع الدول الأخرى من خلال الصكوك القانونية الدولية".

يسعد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الإعلان عن نجاح الوحدة الأكاديمية في إطلاق دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC في عام 2022، حيث قدم أربع دورات تدريبية خلال العام. وقد جرت تجربة النسخة الناطقة باللغة الفرنسية من الدورة التدريبية للممارسين القانونيين من الدول الأفريقية التي تعتمد القانون المدني في باريس، فرنسا، في حين تم تجربة النسخة الناطقة باللغة الإنجليزية للممارسين القانونيين من الدول الأفريقية التي تعتمد القانون الموحد في أبوجا، نيجيريا. كما قدمت دورتان إضافيتان في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC في مالطا باللغتين الإنجليزية والفرنسية للممارسين من جنوب وجنوب شرق آسيا وغرب وشمال إفريقيا، على التوالي.

في مايو 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورة تجريبية في المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب في باريس. جمعت الدورة 20 محققًا ناطقًا بالفرنسية، لتدريب القضاة والمدعين العامين من بوركينا فاسو ومالي والنيجر والسنغال.

قالت السيدة هاديزا مالام مانزو، نائبة رئيس محكمة الاستئناف في نيامي بالنيجر: "لقد أصبحنا متخصصين حقيقيين في مكافحة الإرهاب. نحن قادرون على التعامل مع أي موقف ينشأ بغض النظر عن المكان الذي نعمل فيه. وهذا في غاية الأهمية".

بعد التجريب الناجح للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC باللغة الفرنسية، أطلقت الوحدة الأكاديمية أول دورة CTAC للممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية من شرق وغرب إفريقيا في أبوجا، نيجيريا. قدمت الوحدة الأكاديمية هذه النسخة التجريبية من المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب CTAC باللغة الإنجليزية في يونيو 2022 وبنت مهارات ومعارف 27 من ممارسي العدالة الجنائية الأفارقة (18 رجلاً و 9 نساء) من الكاميرون وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتنزانيا وأوغندا. شاركت في استضافة هذه الدورة وزارة العدل في جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومثل دورة CTAC باللغة الفرنسية في باريس، حصلت الدورة على تمويلها من وزارة الخارجية في مملكة الدنمارك.

تحدث رئيس قضاة المحكمة الاتحادية العليا في أبوجا، اللورد جون تسوهو، عن شراكة وزارة العدل مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون: "من المهم أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون امتناناً لجهوده المتفانية في مكافحة الإرهاب. إن شراكتهم مع حكومة نيجيريا، ولا سيما مع نظام العدالة، جديرة بالثناء الشديد".

وأشارت بيتي أغولا، مساعدة مدير النيابات العامة في أوغندا، إلى أنه من خلال دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب، "تمكنا من التوصل إلى اقتراحات أو حلول عملية للتحديات التي واجهناها كمدعين عامين ومنفذين للقانون مشاركين في مكافحة الإرهاب. كل ما اكتسبته من هذه الدورة التدريبية سيعود بالفائدة عليّ بصفة اختصاصية ممارسة وكذلك سيعود بالفائدة على بلدي، أوغندا، أيضاً".

في ضوء تخفيف القيود المتعلقة بالوباء، تمكن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من إعادة دورات المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب إلى مالطا، حيث قدم النسخة الأولى من دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب للممارسين الناطقين باللغة الإنجليزية من جنوب وجنوب شرق آسيا في سبتمبر 2022 في فاليتا. صممت الدورة التدريبية لتكون دورة متابعة للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت eCTAC لجنوب وجنوب شرق آسيا التي عقدت في أوائل عام 2022، وكلاهما بتمويل من حكومة أستراليا. قامت الدورة ببناء قدرات 25 محققًا ومدعيًا عامًا (9 رجال و 16 امرأة) من بروناي وماليزيا وجزر المالديف والفلبين وتايلاند.

أخيرًا، في نوفمبر، جمعت الوحدة الأكاديمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون 21 من ممارسي العدالة الجنائية الناطقين بالفرنسية من غرب وشمال إفريقيا في دورتها التدريبية الثانية للمنهج الأكاديمي الناطق بالفرنسية والدورة الرابعة للمنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب بالحضور شخصيًا (CTAC). قامت هذه الدورة – بتمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - ببناء مهارات وقدرات قوات الشرطة على الخطوط الأمامية والمدعين العامين وقضاة التحقيق من الجزائر وبنن والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والمغرب وساحل العاج والنيجر والسنغال.

"حاليًا مع دورة المنهج الأكاديمي لمكافحة الإرهاب، تناولنا الموضوعات المهمة في مكافحة الإرهاب: حماية الشهود، ورعاية القاصرين المتورطين أو المرتبطين بقضايا الإرهاب؛ وقضايا البحث مع التركيز على وجه الخصوص على حماية الخصوصية؛ وقضايا التحقيق الرقمي والتأثير على الخصوصية والبيانات الشخصية؛

ومسائل التنسيق بين الخدمات، والأسئلة المطروحة حول التعاون الدولي، والتي تعد اليوم أيضًا عنصرًا أساسيًا في التصدي لظاهرة الإرهاب. **كل هذا يشكل في الواقع حزمةً تعزز قدراتنا كأطراف فاعلة في هذا المجال. أنا أشجع هذه المبادرة بشدة. آمل أن تستفيد الجهات الفاعلة الأخرى، في النيجر أو في المنطقة دون الإقليمية، من هذا النوع من الدورات التدريبية من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة المناسبة لظاهرة الإرهاب والجرائم المرتبطة بها".**

كبير مفوضي الشرطة، عبد الله ميجيناوا، مدير الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في النيجر.

أجندة الأبحاث

تقود الوحدة الأكاديمية أيضًا أجندة بحثية جديدة ومهمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والتي ستعمل على تعزيز توفير منح للأخصائيين الممارسين لدراسة اتجاهات الإرهاب وسياسات وممارسات مكافحة الإرهاب. بعد مراجعة المنحة الحالية حول التحديات الرئيسية في مجالات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون، وضعت الوحدة الأكاديمية أجندة بحثية طموحة وذات آفاق مستقبلية تتمحور حول احتياجات الأخصائيين الممارسين، مثل التهديدات الناشئة، والممارسات الجيدة والاجتهادات القانونية ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى استكشاف طرائق عمل المنظمات الإرهابية وتحديد الاحتياجات التدريبية المستمرة والجديدة.

ستعود نتائج هذا البحث بالنفع على عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، حيث تصبح الوحدتان الأكاديمية والبرامجية التابعتين للمعهد قادرتين على توجيه إعداد الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة، وورش العمل المواضيعية، والدورات التدريبية المتخصصة. يتطلع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى مشاركة منتجات جدول أعمالنا البحثي الجديد في عام 2023 وما بعده، من خلال موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبوابة الخريجين ويرحب باهتمام المانحين بدعم هذا العمل.

دعم الجهات المانحة

لم يكن إطلاق الوحدة الأكاديمية ونجاحها ممكنًا لولا رؤية ودعم المانحين المؤسسين الثلاثة للوحدة: حكومات الدنمارك وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. في عام 2021، تشرفت الوحدة الأكاديمية بالترحيب بحكومة أستراليا كجهة مانحة، مما سهل توسيع نطاق عمل الوحدة في جنوب شرق آسيا خلال عام 2022.

إن التزام هؤلاء المانحين بتزويد الأخصائيين الممارسين بتدريب أساسي على المهارات ودعم المنحة التي أنشئت في إطار الأجندة البحثية للوحدة لا يعد فقط استثمارًا في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بل أهم من ذلك، إنه استثمار في الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية الذين يعملون في الخطوط الأمامية كل يوم في ولاياتهم القضائية للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها. إننا نرحب بمزيد من اهتمام الجهات المانحة بدعم عمل الوحدة لبناء قدرات الاختصاصيين الممارسين في الخطوط الأمامية وتطوير البحوث التي تركز على الممارسين.

MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

الوحدة البرامجية

تقود الوحدة البرامجية تصميم وتقديم ورش عمل قصيرة المدة تتناول التهديدات والتحديات النوعية والناشئة في مجالي مكافحة الإرهاب وسيادة القانون.

صممت ورش بناء القدرات التي جرى تنظيمها وتنفيذها في إطار المبادرات الأساسية ومسارات عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، لتلائم السياقات الوطنية والإقليمية، مع التركيز على التطبيق العملي للمهارات والممارسات الجيدة للتصدي لتحديات العالم الواقعي التي يواجهها ممارسو العدالة الجنائية الذين نقدم خدماتنا لهم. تدعم المبادرات الأساسية ومسارات أنشطة عمل المعهد تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة والتوصيات ذات الصلة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الأطر الإقليمية والدولية.

دخل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الربع الأول بجدول زمني طموح ورؤية استراتيجية أكبر وشراكات جديدة. في ظل استمرار جائحة كوفيد19-، واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تقديم برنامج بناء القدرات الذي يركز على الممارسين بما يتماشى مع التزاماته المتعلقة بالمنح وضمن إطار أقوى للرصد والتقييم. عكست الأنشطة التي تضمنت جميع ورش العمل التي تمولها الولايات المتحدة في إطار المبادرات الأساسية ومسارات عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (الوحدة البرامجية)، كلاً من التخطيط المدروس للطوارئ على مستوى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والموقف الذي ينظر إلى المستقبل بتفاؤل. وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا، حافظ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على أدائه في مختلف مسارات العمل؛ وبدأ في تنفيذ استراتيجية المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للرصد والتقييم؛ وعزز التنمية المؤسسية والمهنية؛ وأقام علاقات وشراكات جديدة مع الجهات المانحة؛ ورحب بالعديد من الموظفين الجدد للقيام بأدوار رئيسية لدعم العمليات وتنويع الفريق وابتكار برامج ودورات بناء القدرات.

في الربع الأخير من عام 2022، استمر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في تنفيذ مبادراته، وسعى في نهجه لجمع التمويل، واستمر في المساهمة بنجاح في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. وعلى وجه التحديد، عزز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مبادراته بشأن التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية وتمويل الإرهاب.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة التصدي للإرهاب النامي محلياً

تستند مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للتصدي للإرهاب المحلي، التي تمولها حكومة الولايات المتحدة أساساً، إلى عمل المعهد تحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لإعداد مجموعة من الممارسات الجيدة للتصدي للإرهاب المحلي. خلال عامي 2017 و 2018، وتحت رعاية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وبتوجيه من المشاركين في القيادة، حكومتا المغرب والولايات المتحدة، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون صياغة الممارسات الجيدة في الرباط-واشنطن، والتي أقرها أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2018. ومنذ ذلك الحين، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون جهود التنفيذ، وبناء قدرات الممارسين لتنفيذ هذه الممارسات الجيدة ومكافحة الإرهاب المحلي، بدعم من حكومتي إسبانيا والولايات المتحدة.

تعزيز التنسيق الوطني والمحلي بشأن منع التطرف والهجمات الإرهابية والتأهب والتصدي لها

أظهر التهديد الإرهابي العابر للحدود بين دول جنوب شرق آسيا الحاجة إلى نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار مجموعة من الجمعيات المتمردة وأنشطتها الإقليمية. وانطلاقًا من هذه الحاجة الاستراتيجية، انضم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى شبكة المدن القوية لتنفيذ ورشة عمل إقليمية في يوليو 2022 في سورابايا، إندونيسيا، حول "تعزيز الوقاية والتأهب والاستجابة للتطرف والهجمات الإرهابية في جنوب شرق آسيا". جمعت ورشة العمل الإقليمية كبار المسؤولين من الحكومات المحلية والوطنية والزعماء الدينيين وقادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية من إندونيسيا وماليزيا والفلبين لمدة ثلاثة أيام من التدريب على تبادل المعلومات والاستخبارات قبل الهجوم وبعده، واستراتيجيات إدارة الأزمات ودور قادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين في منع التطرف وحماية المجتمعات المحلية الضحية.

> أظهر التهديد الإرهابي العابر للحدود بين دول جنوب شرق آسيا الحاجة إلى نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار مجموعة من الجمعيات المتمردة وأنشطتها الإقليمية.

الخطط في إطار هذه المبادرة

يأمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وشبكة المدن القوية في مواصلة هذا العمل المهم في جنوب شرق آسيا في عام 2023 من خلال ورشة عمل متابعة حول الحوارات الوطنية والمحلية بشأن التهديدات الناشئة، مثل الدور المتزايد للنساء في النشاط المتطرف العنيف والمخاطر المتفشية والمتنامية للتطرف عبر الإنترنت.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالإرهاب

اجتماع فريق من الخبراء بشأن التصدي للإفلات من العقاب المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالإرهاب - مارس 2022

في مارس 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول اجتماع لفريق الخبراء عبر الإنترنت حول معالجة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي في سياق الإرهاب. جمع الحدث حوالي خمسين خبيرًا لتبادل النتائج التي توصلوا إليها حول الأنماط الحديثة والتهديدات الناشئة للعنف الجنسي في حالات النزاع، وتأثير التعددية القانونية على الوصول إلى العدالة، وآليات التعويض متعددة التخصصات لضحايا العنف الجنسي. أطلق الاجتماع سلسلة من ورش العمل في عامي 2022 و 2023 تهدف إلى بناء القدرات وتدريب المسؤولين على التصدي للإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب في البلدان المتضررة من النشاط الإرهابي في جميع أنحاء غرب وشرق ووسط أفريقيا.

ناقش المشاركون الوصول إلى العدالة عبر جميع آليات تسوية النزاعات، بما فيها المعايير القانونية والدينية والأعراف القبلية، والتشريعات الحالية المعمول بها في مختلف الدول، والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في تجزئة النزاعات، وآليات التعويض متعددة التخصصات. كما قدم الممارسون من مختلف المنظمات استراتيجياتهم البرامجية لمساعدة ضحايا الإرهاب.

قدم الحدث برنامجًا جديدًا وشاملًا ومتعدد الأوجه لمعالجة هذه القضية، وتضمن توصيات لمكافحة الاتجار بالنساء واختطافهن من قبل الجماعات الإرهابية، ووضع برامج لتمكين النساء للعمل كعوامل لفك الارتباط والمساعدة في برامج مكافحة التطرف، ومعالجة الثغرات التشريعية في الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالإرهاب الجنسي. صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورش عمل في سبتمبر 2022 وفبراير 2023 بناءً على نتائج اجتماع فريق الخبراء، وتضمنت تدريب موظفي العدالة الجنائية على وسائل دمج قواعد الإثبات والادعاء التي تركز على الأدلة والبراهين التي يقدمها الناجون، وتطوير استجابة فعالة لمكافحة الاتجار بالأشخاص من قبل الجماعات الإرهابية، ومعالجة الدلالة الثقافية والروحية للعنف الجنسي. يهدف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا إلى مواصلة تدريب المحققين على أهمية وجود قواعد أدلة تركز على الناجين وإشراك الجهات الفاعلة في المحاكم الشرعية للحصول على رؤى إضافية حول كيفية التعامل مع قضية العنف الجنسي في النظام القضائي الديني.

ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز التحقيقات في جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالإرهاب في البلدان ذات النظم التشريعية القائمة على القانون المدني في البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا

لمعالجة الاحتياجات المحددة التي حددت في اجتماع فريق الخبراء التابع للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مارس 2022 بشأن معالجة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب، نظم المعهد، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة في بوركينا فاسو وشبكة التفكير الاستراتيجي الأمني في منطقة الساحل ورشة عمل إقليمية حول التحقيقات في العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب للاختصاصيين ممارسي العدالة الجنائية من بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وتوجو وبنين.

"العنف الجنسي ليس مجرد نتيجة للإرهاب بل يشكل في معظم الحالات محركاً للتطرف نفسه"

ركزت ورشة العمل هذه التي استمرت ثلاثة أيام على تقنيات مقابلة الضحية والجاني ، والتثبت ، وجمع وتحليل الأدلة التي تم جمعها ، كل ذلك أثناء استخدام دراسات الحالة من مناطق النزاع. كما استكشف النهج المبتكرة للحواجز المجتمعية والدينية والتقليدية التي أعاقت تاريخيًا التحقيق في قضايا العنف الجنسي المرتبط بالإرهاب ومقاضاة مرتكبيها.

قدم الخبراء عدة توصيات لمعالجة هذه القضية. وشمل ذلك إنشاء محاكم إقليمية فرعية متخصصة ، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في علاج اضطراب الإجهاد النفسي الصدمات للناجين ، وتطوير التدريب والأدلة الفنية للجهات القضائية. كما شددوا على الحاجة إلى التعاون الدولي في البحث عن الأدلة والبحوث حول الأسباب الداخلية والخارجية للعنف الجنسي المرتبط بالإرهاب. كما سلطت ورشة العمل الضوء على تأنيث العنف في المنطقة ودعت إلى مزيد من البحث حول هذا الموضوع. يأمل المعهد الدولي للصحفيين في تطوير دليل طريقة عمل للعناية الفعالة بالضحايا على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

وأشار مدير ديوان وزير العدل والتشريع في توغو إلى أن ورشة العمل "سمحت بفهم أعمق للمسألة ووضعت توصيات للمراكز والإجراءات المتكاملة".

أكد ممثل وزارة العدل وحقوق الإنسان في بوركينا فاسو على أهمية تحسين العمل المنجز لصالح ضحايا العنف الجنسي، في حين دعا قاضي المحكمة العليا في واغادوغو إلى "وضع أدلة إجرائية تعود بالفائدة على جميع الجهات القضائية".

نفذ المعهد في وقت لاحق برنامجًا مشابهًا لورشة عمل لشرق إفريقيا والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية القائمة على القانون المدني، وتوج البرنامجان بحدث إقليمي عقد في فبراير 2023 حول مسألة الملاحقات القضائية الفعالة لجرائم العنف الجنسي المرتبطة بالإرهاب.

الخطط في إطار هذه المبادرة

من خلال العمل المشترك مع شبكة المدن القوية، يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتصميم ورشة عمل إقليمية بعنوان "تعزيز التنسيق الوطني والمحلي بشأن منع التطرف والهجمات الإرهابية والتأهب والتصدي لها". من المقرر أن تجمع ورشة العمل في يوليو 2022، الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة (إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة وصانعي السياسات) والجهات الفاعلة المحلية (بما فيها مسؤولي المدينة وقادة المجتمع والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني) لمناقشة أهمية التعاون الوطني والمحلي في الاستعداد للهجوم الإرهابي والاستجابة له. ستسمح ورشة العمل هذه للممارسين بالنظر في دراسات حالات الإرهاب المحلي، وتحديد التحديات التي يواجهها كل قطاع في سياقه الإقليمي. وخلال كل ورشة عمل، سيتدرب الممارسون على حل قضايا واقعية من خلال تطبيق الممارسات الجيدة لمذكرة الرباط وواشنطن أو غيرها من الوثائق الإطارية ذات الصلة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

ويسلط التهديد العابر للحدود الوطنية بين بلدان جنوب شرق آسيا الضوء على ضرورة وجود نهج إقليمي يأخذ في الاعتبار جماعات المتمردين وأساليب عملهم في البلدان المجاورة. سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بهذا الحماس في عام 2023 لإعداد ورش عمل تتناول الممارسات الجيدة في الاستعداد للهجوم الإرهابي والتصدي له في ضوء النهج الوطنية ذات الصلة

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة السلطات المركزية العالمية

في إطار مبادرة السلطات المركزية العالمية، يعمل المعهد مع السلطات المركزية - الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين - وأصحاب المصلحة المعنيين في مجال العدالة الجنائية على المستويين الوطني والإقليمي لدعم دورهم الحاسم في تسهيل التعاون القضائي في قضايا الإرهاب ذات الصلة.

أطلقت مبادرة السلطات المركزية العالمية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عام 2015 بدعم من حكومة الولايات المتحدة، وتدعم تنفيذ الممارسات الجيدة التي وضعها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للسلطات المركزية. أصبحت هذه المبادئ التوجيهية، التي نُشرت في عام 2018، مرجعًا معترفًا به دوليًا لتوجيه عمل السلطات المركزية، وتحديد الاعتبارات المؤسسية والقانونية والعملية الرئيسية. توضح الممارسات الجيدة للمعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون، المتوفرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، الممارسة الجيدة رقم 9 لمذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول الممارسات الجيدة لممارسة فعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

ورشة عمل وطنية للتحقق من صحة قانون السنغال بشأن التعاون القضائي الدولي

في فبراير 2022، نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشة عمل ثانية لدعم وزارة العدل السنغالية في وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون بشأن التعاون القضائي الدولي. سيمثل القانون الجديد، الذي وضع بهدف إنشاء إطار قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ونقل السجناء الدوليين والتحقيقات المشتركة، أول إصلاح رئيسي للتشريعات السنغالية في مجال التعاون القضائي منذ 50 عامًا.

عُقدت ورشة العمل هذه بدعم من حكومة الولايات المتحدة وجمعت 35 اختصاصياً ممارسًا لتحسين هيكل ومحتوى النص وضمان امتثاله للمعايير المتفق عليها دوليًا. وكان من بين المشاركين قضاة التحقيق والمدعين العامين من محاكم الاستئناف في سانت لويس وتييس والمحكمة العليا في داكار، وكذلك علماء في القانون الجنائي والإجرائي.

واستفادت المناقشات من التعليقات التي قدمها المتحدثون الضيوف من السلطات المركزية في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الذين تبادلوا أمثلة على الدروس المستفادة من خبرتهم الطويلة في التعامل مع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المجرمين. سلط ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضوء على أهمية إدراج أحكام لطلب الأدلة الإلكترونية من مقدمي الخدمات المقيمين خارج السنغال.

يرتكز مشروع القانون على مبدأين: التبسيط والحداثة. من ناحية، يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال القضاء على الإجراءات غير الفعالة التي تسبب تأخيرات غير ضرورية في معالجة طلبات المساعدة وتنفيذها. من ناحية أخرى، يسعى النص إلى دمج مفاهيم جديدة لم يكن من الممكن تصورها – من الناحية التقنية أو غيرها - في عام 1971، عند إنشاء الإطار القانوني الحالي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين في السنغال.

المؤتمر الوزاري الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تعزيز التعاون القضائي

في عام 2022، وسع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون شبكته من الشركاء الدوليين الرئيسيين، بالتعاون مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR) ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة للبحيرات الكبرى (O/ SESG - GL) لعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي للبحيرات الكبرى في يونيو 2022 بشأن تعزيز التعاون القضائي في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت أهداف المؤتمر كما يلي: (1) تعزيز فهم مشترك بين الجهات الفاعلة السياسية لأهمية إنشاء سلطات مركزية فعالة ومزودة بموارد كافية لنجاح التحقيق في الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومقاضاة مرتكبيها؛ (2) جمع الإرادة السياسية الكافية للتصدي للتحديات التي تعوق التعاون عبر الحدود بين السلطات المركزية في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى؛ و (3) رسم طريق للمضي قدمًا من خلال مناقشة قائمة الالتزامات التي ستمثل خطوة أولى في مواءمة إجراءات التعاون القضائي في المنطقة وإقرارها. ونتيجة لورشة العمل، اعتمدت الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قائمة بالالتزامات ومجموعة من المبادئ التوجيهية النموذجية لتحسين التبادل الإقليمي للمعلومات عبر الحدود في القضايا الجنائية. تلتزم هذه الوثائق، التي صاغها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في البداية واعتمدها الآن رسمياً تحت اسم إعلان كينشاسا، بإنشاء وتوظيف وتدريب السلطات المركزية التي تدير طلبات المعلومات، وتحسين عمليات المساعدة القانونية المتبادلة، ووضع خطة تدريب إقليمية لدعم الاختصاصيين الممارسين. الإعلان متجذر في الممارسات الجيدة للسلطات المركزية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ويعتمد على التعليقات التي جمعها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون خلال البرامج الثنائية والإقليمية مع الممارسين، وعلى التعليقات ليس فقط من الوفود المشاركة بل من خبراء في مكتب الشؤون الدولية التابع لوزارة العدل الأمريكية والسلطة المركزية للمملكة المتحدة أيضاً.

تُرفق المبادئ التوجيهية النموذجية رسميًا على شكل ملحق للإعلان وتهدف إلى توجيه الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في وضع مبادئ توجيهية إجرائية موحدة خاصة بكل بلد فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في القضايا الجنائية. كما صاغ المشاركون في المؤتمر قائمة بالخطوات التالية ذات الأولوية، بما يشمل الأفرقة العاملة الوطنية وخطط العمل الخاصة بكل بلد. لا يزال المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على اتصال بشبكة التعاون القضائي للبحيرات الكبرى (GLJCN) لدعم تنفيذ الإعلان وخطط العمل.

وفي إطار هذه الجهود في عام 2023، سيعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن كثب مع سلطات تنزانيا وموزامبيق وملاوي على تحسين تعاونها بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، وسيدعم حكومة أوغندا في الاعتماد الرسمي للمبادئ التوجيهية للمساعدة القانونية المتبادلة التي سبق وضعها بمساعدة 11 دولة في عام 2019 ومواصلة تنفيذها، وسيعمل بالاشتراك مع الشبكة العالمية للمساعدة القانونية المتبادلة على اقتراح قانون نموذجي للمساعدة القانونية المتبادلة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى التي ليس لديها هذا التشريع بعد.

بناء آليات إجرائية قوية للمساعدة القانونية المتبادلة

في ديسمبر 2022، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مشروعًا جديدًا ممولًا من كندا لتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة في كينيا والصومال من خلال تنظيم ورشة عمل وطنية لأصحاب المصلحة الكينيين في نيروبي. هذا الحدث، وهو الأول من بين خمسة أحداث متوخاة في إطار المنحة، ساعد الاختصاصيين الممارسين الكينيين من السلطات المركزية والجهات المختصة في استكمال الوثائق التأسيسية الرئيسة وتحديد المجالات التي يمكن تعزيز آليات التعاون القضائي الدولي فيها.

قسمت ورشة العمل إلى جزأين متميزين. تضمنت الأولى ورشة عمل تهتم بصياغة المبادئ لمكتب مدير النيابات العامة (ODPP) لاستكمال المبادئ التوجيهية الداخلية للنيابة العامة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، بناءً على مبادرات مكتب مدير النيابات العامة السابقة التي يدعمها مكتب التنمية والمساعدة والتدريب القضائي في وزارة العدل الأمريكية (OPDAT) والمملكة المتحدة. ستعمل هذه المبادئ التوجيهية، جنبًا إلى جنب مع المخططات الانسيابية والقوالب وقوائم المراجعة، على تبسيط ومواءمة ممارسة المساعدة القانونية المتبادلة بين المدعين العامين في كل من ولايات نيروبي وكينيا البالغ عددها 49 ولاية. جمع الجزء الثاني من ورشة العمل ممثلين عن السلطات المركزية والمختصة في كينيا لأول مرة منذ عام 2016 للنظر في آليات المساعدة القانونية المتبادلة الحالية في كينيا، وتحديد الأدوار وتوضيحها، والتفكير بشكل جماعي في كيفية تحسين نظام المساعدة القانونية المتبادلة.

سيجمع الحدث التالي في إطار المنحة، المقرر عقده في الربع الأول من عام 2023، السلطات الصومالية لإجراء تحليل مماثل لإطار المساعدة القانونية المتبادلة الحالي ومجالات التحسين. سيعود المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بعد ذلك إلى كينيا في مارس 2023 لمواصلة دعمه لمكتب النيابة العامة ODPP أثناء قيامه باستكمال المبادئ التوجيهية الداخلية والتحقق من صحتها ووضعها موضع التنفيذ.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة التحقيقات

تبني مبادرة التحقيقات قدرات المحققين وغيرهم من ممارسي إنفاذ القانون على جمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية والأدلة في المضمارين المادي والرقمي/ الإلكتروني لبناء قضايا قوية ضد الجهات الفاعلة الإرهابية. تدعم المبادرة تنفيذ توصيات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والملاحقات القضائية التي يقودها قطاع العدالة الجنائية والقائمة على سيادة القانون، والتي توضح الممارسة الجيدة 6 من مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لممارسة فعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية (مذكرة الرباط)، وكذلك توصيات أبوجا بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة القضائية الجنائية للمشتبه في كونهم إرهابيين (توصيات أبوجا). كما تدعم مبادرة التحقيقات الإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 2396 لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب.

وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات في مجال التحقيقات متعددة الوكالات في ملاوي

في أبريل 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون برنامجًا لتطوير الاستراتيجية وبناء قدرات التحقيق متعدد الوكالات للاختصاصيين الممارسين في مجال إنفاذ القانون في ملاوي، حيث جمع 36 ممارسًا من مجموعة واسعة من الوكالات، بما فيها الشرطة وقوات الدفاع وجهاز المخابرات ودائرة الهجرة والسجون وسلطات التحقيق المالي.

تبني مبادرة التحقيقات قدرات المحققين وغيرهم من ممارسي إنفاذ القانون على جمع وإعداد المعلومات الاستخباراتية والأدلة في المضمارين المادي والرقمي/ الإلكتروني لبناء قضايا قوية ضد الجهات الفاعلة الإرهابية.

ركز المنهج على توسيع فهم المشاركين لتهديد الإرهاب الذي تواجهه ملاوي، ووضع الخطوط العريضة لاستراتيجية مكافحة الإرهاب من أجل التصدي لهذا التهديد، وتعزيز مهارات ومعارف المشاركين للتحقيق في الإرهاب، مع التأكيد على أهمية اعتبارات حقوق الإنسان وسيادة القانون. ناقش الاختصاصيون الممارسون أساليب تقييم وإدارة التهديدات والضعف والمخاطر، ودراسة هياكل التعاون بين الوكالات، وبناء العلاقة خلال مقابلات الاستجواب، واستكشاف تقنيات التحقيق الموازية.

وقدم البرنامج الدعم على وجه الخصوص لتنفيذ وتفعيل توصيات أبوجا ومذكرة الرباط. أشاد الممارسون بشدة بالرؤى المكتسبة، وتعهدوا بتعزيز التعاون بين وكالاتهم وتكثيف تبادل المعلومات الاستخبارية.

تدعم مبادرة التحقيقات أيضاً الإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 2396 لتعزيز التعاون الدولي في مجال التحقيق في قضايا مكافحة الإرهاب.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة بناء القدرات القضائية

تتضمن مبادرة بناء القدرات القضائية، وهي من أقدم المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأكثرها تنوعًا، مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يدعم المعهد من خلالها الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في تعاملها مع قضايا الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون، اعتمادًا على مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة للسلطة القضائية عند الفصل في جرائم الإرهاب، وتوصيات غليون الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن استخدام التدابير الإدارية القائمة على سيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب، ومذكرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن نهج العدالة الجنائية للروابط بين الإرهاب والجرائم الدولية الأساسية، وجرائم العنف الجنسي والجنساني، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين والرق والجرائم ضد الأطفال، والأدوات والوثائق التوجيهية الأخرى ذات الصلة الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة.

ويضطلع الممارسون في مجال العدالة الجنائية – القضاة، وقضاة التحقيق، والمدعون العامون، ومحامو الدفاع، وجهات إنفاذ القانون – بدور محوري في إجراء التحقيقات في إطار سيادة القانون والمحاكمات العادلة، وعن طريق تشجيع المقاضاة العادلة والقائمة على الأدلة، وضمان حماية حقوق المتهمين، وإصدار أحكام نافذة. في إطار مبادرة بناء القدرات القضائية، تعمل الوحدة البرامجية بالتعاون مع الممارسين والمانحين والمنظمات الشريكة لتصميم وتنفيذ برامج مخصصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وشرق وغرب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا.

وهذه التبادلات بين الأقران، التي تقدم بدعم من جهات مانحة مثل الاتحاد الأوروبي وحكومات ألمانيا وتركيا وسويسرا وكندا والولايات المتحدة، وغالباً بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، تزود الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة بالمهارات التقنية اللازمة لمتابعة القضايا وإدارتها والتنقل على نحو يتسم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية، في مجال شديد الحساسية ويتأثر بالمخاوف السياسية والأمنية.

ورشة العمل المشتركة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التعجيل باستعراض القضايا والحدّ من الاحتجاز قبل المحاكمة على الجرائم الإرهابية من خلال تكنولوجيا الوصول عن بعد – النيجر

بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتنفيذ مشروع يهدف إلى تيسير استخدام التكنولوجيا عن بعد في الإجراءات القضائية في النيجر. ويهدف المشروع إلى ربط المدعين العامين ومحامي الدفاع المعنيين بالإرهاب في نيامي، عاصمة النيجر، بالمشتبه فيهم المحتجزين في المناطق النائية (مثل ديفا)، بهدف تمكين المدعين العامين من تقييم الأدلة والاستماع إلى المتهمين قبل الإذن بالملاحقة القضائية والأمر باحتجازهم ونقلهم إلى نيامي.

بدأ المشروع عام 2020 استجابة للتحديات التي تفرضها جائحة كوفيد19- العالمية. ركز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على مجال الإنترنت، وعقد بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اجتماعين للخبراء حول الوصول عن بعد إلى الإجراءات القضائية في قضايا الإرهاب للنظر في التحديات والممارسات الجيدة لعقد المحاكمات القضائية عبر الإنترنت. وحظيت الفعاليتين بردود فعل إيجابية قوية، بالنظر إلى طبيعة المناقشات التي جاءت في الوقت المناسب في ظلّ التحول العالمي للعمل عن بعد عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، وضع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة من التوصيات، كما وضعا إطاراً لمبادرات التدريب وبناء القدرات لتعزيز استخدام التكنولوجيا في المحاكمات الجنائية ضمن إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان.

في سياق هذا العمل، أصبح من الواضح أن الفوائد المحتملة لتقنيات الوصول عن بعد تتجاوز بكثير مجرد التغلب على القيود المتعلقة بالوباء. ففي النيجر، من شأن إدخال تكنولوجيا الوصول عن بعد في مرحلة ما قبل المحاكمة أن يتيح للمشتبه فيهم إمكانية الحصول في أبكر وقت على المشورة القانونية، وتخفيض التكاليف المرتبطة بالنقل من المناطق النائية إلى العاصمة، والحد من الاحتجاز غير الضروري قبل المحاكمة، والتقليل إلى أدنى حد من الإحباط والحرمان والضعف المرتبطين بالاحتجاز المطول قبل المحاكمة وإسقاط التهم في نهاية المطاف.

لتحقيق هذه الأهداف وتقييم استعداد النيجر للإصلاح، نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورشة عمل لمجموعة من قطاع العدالة والجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا الفائقة لتقييم شرعية وجدوى تنفيذ مشروع تجريبي حول إدخال أدوات الوصول عن بعد

في مرحلة ما قبل المحاكمة من المحاكمات الجنائية. أتاحت ورشة العمل التي عقدت في نيامي فرصة لتقييم الإطار القانوني الوطني لمعالجة قضايا الإرهاب، وتحديد الفرص والتحديات المتعلقة بإدخال أدوات الوصول عن بعد، ودراسة القدرات التقنية للنيجر واحتياجاته من الدعم التكنولوجي والتدريب، وبالتالي قدرته على إدراج النتائج في خارطة الطريق للمشروع التجريبي.

حظيت ورشة العمل بدعم حماسي من أصحاب المصلحة الوطنيين الذين أكدوا جدوى المشروع التجريبي وصاغوا قائمة توصيات للعمل الأساسي. غطت التوصيات الاعتبارات الرئيسية للمشروع المقترح، مثل المتطلبات التكنولوجية، والتحديات العملية واللوجستية المرتبطة بالتنفيذ، وخطة لأنشطة التوعية، والتواصل والشراكات اللازمة لتنفيذ المشروع التجريبي، والإطار التنظيمي.

سيقدم المشروع التجريبي تعريفاً بتقنيات الوصول عن بعد في مرحلة ما قبل توجيه الاتهام في قضايا الإرهاب، مما يربط المدعين العامين في القطب المتخصص في الإرهاب في نيامي بالمشتبه بهم المحتجزين في الجهاز المركزي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في ديفا، وهي مدينة في جنوب شرق النيجر تضررت بشدة من الإرهاب.

ورشة عمل إقليمية بشأن الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة في سياق سيادة القانون

في أكتوبر 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أول ورشة عمل إقليمية له حول الحد من الاحتجاز المفرط قبل المحاكمة في غرب إفريقيا. جمعت ورشة العمل - التي عقدت بدعم من حكومة ألمانيا — 45 ممارسًا من بنين والكاميرون وكوت ديفوار والنيجر والسنغال وتوغو، ومن بينهم المحققون والمدعون العامون والقضاة وقضاة التحقيق ومحامو الدفاع ومسؤولون من وزارات العدل وإدارات السجون والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، قام خبراء إقليميون من البلدان المشاركة ومن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإثراء هذا الحدث.

زادت ورشة العمل من قدرة الجهات الفاعلة في قطاع العدالة على التعريف بمختلف التدابير غير الاحتجازية والاستفادة منها بشكل أكبر وتعزيز بدائل الملاحقة القضائية والاحتجاز.

استكشف المشاركون مدى انتشار الاحتجاز السابق للمحاكمة ونظروا في سبب الإفراط في استخدام هذه الممارسة في بلدانهم. كما ناقشوا عواقب الاحتجاز المفرط قبل المحاكمة، بما فيها الانتهاكات الإجرائية وانتهاكات حقوق الإنسان، والتعرض للتطرف والضرر الاقتصادي والاجتماعي الأكبر. ثم استكشفت ورشة العمل الأطر الدولية والإقليمية التي تحكم الاحتجاز السابق للمحاكمة وما إذا كان التطبيق الروتيني لهذه الأطر سيعالج مشكلة الاحتجاز السابق للمحاكمة في بلدانهم. تبادل الخبراء الإقليميون الممارسات الجيدة لتنظيم والحد من الاحتجاز لدى الشرطة والاحتجاز السابق للمحاكمة، مثل استخدام التكنولوجيا للسماح بالوصول عن بعد إلى العدالة وتقليل التأخير بسبب عوائق النقل واللوجستيات، والمساومة على الإقرار بالذنب، والوساطة الجنائية، وخيارات العلاج لمتعاطي المخدرات، والخروج من الحجز باستخدام الأساور الإلكترونية، والإجراءات المنفصلة التي تشمل القاصرين للحصول على معاملة أفضل وفقًا للمعايير الدولية.

في اليوم الأخير، عقد كل وفد من الوفود الوطنية الستة جلسات فرعية لمدة ثلاث ساعات، وضعوا خلالها قوائم بالقرارات والممارسات الجيدة لاقتراحها على وزاراتهم وإداراتهم للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة في بلدانهم الأصلية.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة قضاء الأحداث

تدعم مبادرة قضاء الأحداث تنفيذ مذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب من خلال بناء القدرات الإقليمية والقطاعية وتطوير أدوات تخدم الأخصائيين الممارسين الذين يتعاملون مع قضايا الأحداث. يفخر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بأنه أدى دورًا رئيسيًا في تطوير هذه الممارسات الجيدة المهمة ولا يزال منفذًا رائدًا، ويعمل مع ممارسي العدالة الجنائية على المستويات الوطنية والإقليمية والقطاعية ويتمتع بسمعة دولية متزايدة من حيث الخبرة في هذا الشأن.

الإطلاق العام لملاحظات قضاء الأحداث من قبل الاختصاصيين الممارسين الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في فبراير 2022، أطلق معهد القانون الدولي مذكرات قضاء الأحداث للممارسين بدعم من حكومات الولايات المتحدة.

ستوجه هذه المذكرات المدعين العامين والقضاة والمحققين ومحامي الدفاع ومسؤولي الاحتجاز في الإدارة والتعامل الخاص مع الأطفال المتورطين في قضايا الإرهاب، وتنفيذ مذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

حضر حدث الإطلاق العام الافتراضي الذي استمر يومين 379 اختصاصياً ممارسًا وتضمن عروضًا تقديمية من خبراء متخصصين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس أوروبا ووزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية ووزارة الخارجية الأمريكية وحكومة نيجيريا وحكومة الفلبين وبلدان أخرى يخدمها المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

يقوم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بوضع خطة طموحة لنشر المذكرات ومساعدة الممارسين في تنفيذها في عملهم اليومي من خلال برامج محددة قائمة على الاحتياجات.

ورشة عمل مشتركة حول العدالة للأطفال المتورطين في قضايا الإرهاب في بوركينا فاسو

في يوليو 2022، نظم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بالشراكة مع وزارة العدل الأمريكية/مكتب التدريب والتطوير القانوني للمدعين العامين OPDAT في بوركينا فاسو ورشة عمل لـ 29 من الاختصاصيين الممارسين في بوركينا فاسو بما فيهم المحققون والقضاة ومحامو الدفاع ومسؤولو السجون والاختصاصيون الاجتماعيون والمجتمع المدني وممثلون عن وزارة العدل ووزارة الشؤون الجنسانية والأسرة في بوركينا فاسو. وأدت العروض التقديمية التي قدمها ستة خبراء دوليين والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى إثراء الحدث.

كان الهدف الرئيسي من ورشة العمل بناء قدرات هؤلاء الممارسين لفهم الأساس المنطقي وراء حماية حقوق الطفل ومعالجة القضايا المتعلقة بالتحقيق مع الأطفال المتضررين من الإرهاب ومقاضاتهم، بما يتماشى مع القواعد والمعايير القانونية الدولية.

تضمنت الجلسات عروضًا تقديمية من متحدثين بارزين حول نمو دماغ الأحداث ودور المحققين والمدعين العامين وقضاة الأحداث وموظفي الاحتجاز وأهمية التعاون متعدد الوكالات عند التعامل مع الأطفال في قضايا الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت ورشة العمل فرصة ممتازة للاختصاصيين الممارسين المشاركين لتعزيز التعاون والاستفادة من خبرات ومهارات خبراء قضاء الأحداث ذوي الخبرة في التعامل مع القاصرين المتضررين من الإرهاب وفقًا للقواعد والمعايير القانونية الدولية.

في اليوم الأخير، شارك الاختصاصيون الممارسون في جلسات مجموعات فرعية لصياغة خطة عمل مصممة خصيصًا تتكون من حلول عملية للتغلب على التحديات في التعامل مع الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب في بوركينا فاسو بموارد أقل ودون تغيير القانون الحالي.

ورشة العمل الإقليمية لجنوب شرق آسيا حول العدالة للأطفال في سياق مكافحة الإرهاب

في مارس 2022، سافر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالتعاون مع المجلس الفلبيني لقضاء الأحداث ورعايتهم، إلى مانيلا لعقد أول برنامج إقليمي بالحضور الشخصي حول قضاء الأحداث بعد كوفيد19- في جنوب شرق آسيا. افتتحت مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لقضاء الأحداث: ورشة العمل الإقليمية لجنوب شرق آسيا بشأن تحقيق العدالة للأطفال في سياق مكافحة الإرهاب، التي يرعاها بسخاء مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، في اليوم الدولي للمرأة مع تمثيل رمزي لـ 70 في المئة من النساء طوال الحدث.

جمع البرنامج الإقليمي 49 من المحققين والمدعين العامين والمحامين العامين والقضاة والاختصاصيين الاجتماعيين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة. وانضم إليهم متخصصون في الموضوع من أرمينيا وكينيا وسريلانكا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين UNAFEI.

تهدف ورشة العمل إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية التي تتعامل مع قضايا الإرهاب على تولي شؤون الأطفال الذين يتعاملون معهم بشكل

أفضل. وتضمنت تحليلاً لأول دراسة أساسية من نوعها في الفلبين حول الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب ودراسة متعمقة للمبادئ الواردة في مذكرات المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن قضاء الأحداث للممارسين ومذكرة نوشاتيل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

واستكشف المشاركون المبادئ والنتائج الرئيسية المتعلقة بالنمو العصبي والعاطفي عند الأطفال والضعف المرتبط به الذي يكمن وراء الحاجة إلى معاملتهم بشكل مختلف عن معاملة البالغين فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. كما ناقش الممارسون الإقليميون التحديات الرئيسية التي يواجهونها أثناء إنفاذ تدابير مكافحة الإرهاب التي تؤثر على الأطفال. وأيضاً ناقشوا البدائل ذات الصلة بالتدابير الاحتجازية وأهمية إعادة تأهيل الأطفال.

وأخيرًا، تبادل المشاركون الممارسات الجيدة، بالإضافة إلى أفكارهم حول كيفية تطبيق مذكرات ممارسي العدالة الجنائية الدولية ضمن أطرهم القانونية الخاصة.

في اليوم الأخير، تباحث كل وفد من الوفود الوطنية الأربعة لمدة ثلاث ساعات في جلسات جانبية، ووضع قوائم بالتحديات والتوصيات ذات الصلة لاقتراحها على وزاراتهم وإداراتهم للتعامل بشكل أفضل مع الأطفال في سياق مكافحة الإرهاب. اختتمت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية في الفلبين (المنظمة الأم للجنة القضائية لسلامة الأطفال JJWC) الحدث بالكشف عن خطة مفصلة تتكون من عناصر عمل محددة زمنياً لنشر مذكرات الممارسين في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون على المستوى الوطني، والأنشطة ذات الصلة في جنوب شرق آسيا، حتى تقديم توصيات البرنامج في اجتماع كبار مسؤولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الرعاية الاجتماعية والتنمية.

المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مبادرة إدارة السجون

يمكن أن تكون السجون أرضا خصبة للتطرف المفضي إلى عنف الأفراد المحرومين، سيما عندما يحتجزون المقاتلين العائدين والمتطرفين العنيفين. وترتفع المخاطر على وجه الخصوص في السجون التي تعاني من ضعف عمليات الإدارة وضعف الرقابة.

دعمًا لتنفيذ توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف في السجون ومعالجته(المشار إليها فيما يلي باسم توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون) والممارسات الجيدة ذات الصلة الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وغيرها من الأدوات، عمل المعهد مع الممارسين لتعزيز أنظمة التصنيف وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمة على سيادة القانون للمتطرفين العنيفين واستراتيجيات إدارة السجون الفعالة للحد من المزيد من التطرف.

أطلق المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون مبادرته لإدارة السجون في اجتماع للخبراء عام 2015 عمل خلاله حراس السجون ومديرو السجون وصانعو السياسات ومديرو البرامج على وضع مجموعة من التوصيات لمواجهة التطرف داخل السجون والتصدي له. شكلت توصيات مبادرة المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون لإدارة السجون أساساً لعمل المعهد في هذا المجال، حيث نفذت ست عشرة توصية عبر خمسة أقسام شملت العمليات والإدارة والتنظيم؛ والفرز والتقييم والتصنيف وإدارة الحالة؛ والانضباط والمساءلة؛ والأمن والاستخبارات؛ والبرامج والرعاية اللاحقة.

كما تدعم مبادرة إدارة السجون تنفيذ مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة دمج المجرمين المتطرفين العنيفين والإجراءات التي نص عليها قرارا مجلس الأمن 2178 و2396، والتدابير الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية والمساعدة في معالجة التطرف المؤدي إلى العنف وتجنيد الإرهابيين داخل السجون. وتشمل الأدوات الأخرى المدمجة في المناهج التدريبية دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الإدارة الفعالة للسجناء المتطرفين العنيفين، ومسارات العمل التكميلية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجلس أوروبا، مع التركيز على المجالات المهمة مثل استخبارات السجون وحماية الاستخبارات البشرية HUMINT داخل السجون، وتوظيف واستخدام المخبرين، وكذلك التركيز على فوائد النهج متعددة الوكالات لاستخبارات السجون. وحظيت ورش العمل التي نفذت في إطار هذه المبادرة بدعم سخي من حكومتي المغرب والولايات المتحدة.

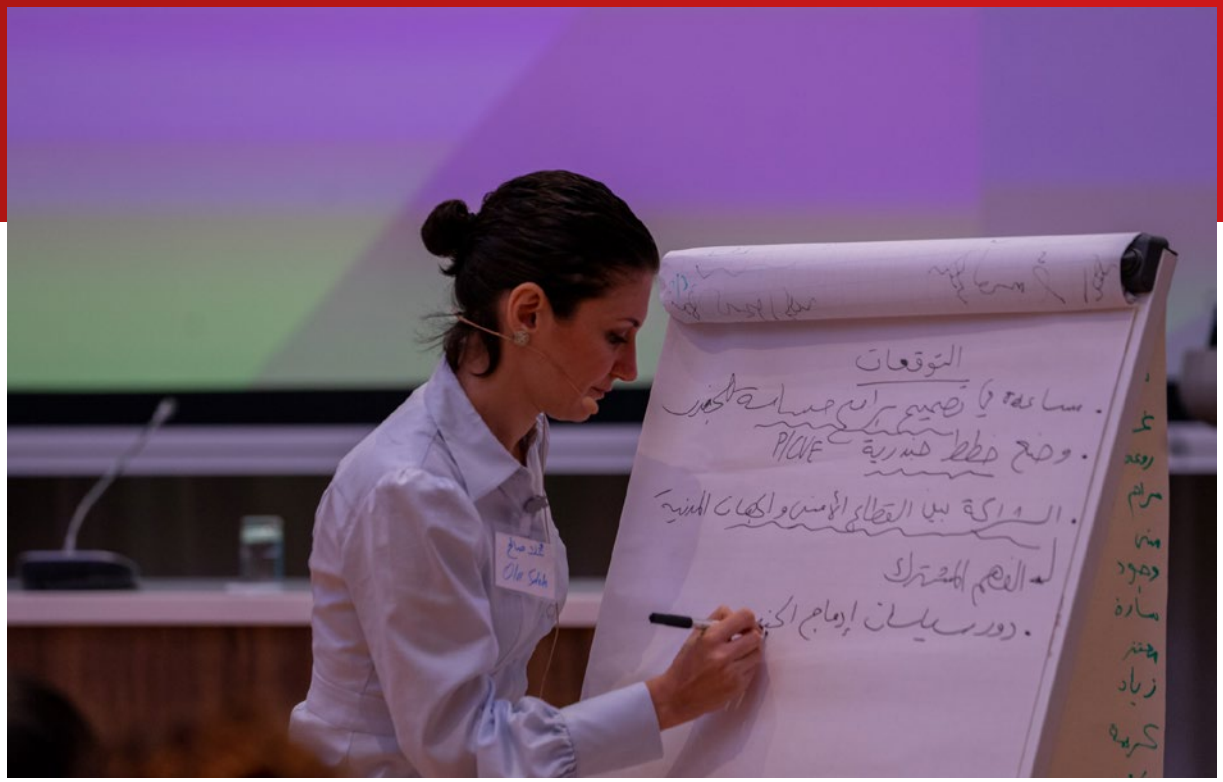
التوقعات
PVE

مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

بالإضافة إلى الأنشطة التي نفذت في إطار المبادرات الأساسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، في عام 2022 ، صممت الوحدة البرامجية وقدمت اجتماعات لبناء القدرات واجتماعات الخبراء في إطار مجموعة من المبادرات المستقلة ومسارات العمل.

مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

أدلة ساحة المعركة

قد يكون جمع وتحليل وتبادل واستخدام الأدلة الميدانية - المواد والمعلومات التي جمعتها القوات العسكرية - معقداً وصعباً، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه المواد فعالة فيما يتعلق بمساءلة أولئك الذين يرتكبون أعمالًا إرهابية أو يدعمون المنظمات الإرهابية من خلال إخضاعهم للتحقيقات الجنائية المدنية وملاحقتهم قضائياً.

منذ عام 2019، قاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وبتمويل من حكومة الولايات المتحدة، الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام الأدلة الميدانية في الإجراءات الجنائية المدنية التي وضعتها وزارة الخارجية والعدل والدفاع الأمريكية استجابةً لمخاوف الدول الشريكة فيما يتعلق بجمع وتبادل وتحليل وتقديم مثل هذه الأدلة في قضايا الإرهاب. عُرضت المبادئ التوجيهية في الورشة العالمية بشأن الأدلة الميدانية التي قدمها المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون عام 2019. كما دمج المعهد الدولي للعدالة و سيادة القانون في عمله المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بشأن الأدلة العسكرية.

اجتماع حول أدلة ساحة المعركة من أفغانستان وما بعدها

في سبتمبر 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون اجتماعًا حول أدلة ساحة المعركة من أفغانستان وما بعدها، تحت رعاية المعهد بعنوان (مسار عمل أدلة ساحة المعركة) وبالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة العدل الأمريكية. وقد عُقد الاجتماع بدعم سخي من مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. الهدف الرئيسي من مسار عمل أدلة ساحة المعركة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون هو تعزيز قدرة البلدان على استخدام أدلة ساحة المعركة بشكل أكثر فعالية وبما يتوافق مع سيادة القانون لعرقلة التحقيق مع الإرهابيين واعتقالهم ومقاضاتهم وفقاً لإجراءات العدالة الجنائية المدنية.

رحب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بـ 45 من الممارسين وواضعي السياسات من الولايات المتحدة والوكالات الحكومية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات مختارة متعددة الأطراف لعقد اجتماع حول أدلة ساحة المعركة من أفغانستان وما بعدها، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

اجتمع المشاركون في مقر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مالطا للتفكير في الدروس المستفادة خلال العشرين عامًا الماضية من الخبرة في أفغانستان، وكذلك في سياق العراق/سورية وأماكن أخرى، حول كيفية جمع الأدلة الميدانية وتخزينها واستغلالها ومشاركتها واستخدامها بشكل أكثر فعالية في مجموعة من السياقات في المستقبل.

أوضح المشاركون من ذوي الخبرة العميقة كيف سيستمر العمل المستقبلي للمعهد بشأن أدلة ساحة المعركة في تعزيز قدرة البلدان على استخدام أدلة ساحة المعركة لدعم عمليات أمن الحدود والمحاكمة المدنية وفقًا لسيادة القانون. من الآن فصاعدًا، سيعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من حوارات الاتجاهات لتحديد المجالات ذات الأولوية العالية لتحسينها عبر "دورة حياة" أدلة ساحة المعركة بأكملها ليتم تناولها في ورش عمل فنية لاحقة أكثر تركيزًا.

مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية

يُستخدم مصطلح التطرف العنيف القائم على دوافع عنصرية أو عرقية لوصف العنف أو التخطيط للعنف الذي يرتكبه أفراد أو جماعات يروجون للعنف أو يمارسونه باسم الدفاع عن هويتهم العرقية أو القومية المتصورة، مع التركيز على العرق والثقافة والدين والأصل القومي. وهذا يشمل العنف أو التخطيط لاستهداف الأقليات اليهودية أو المسلمة أو العرقية والأفراد المثليين، والحكومات، وغيرهم من الأعداء المتصورين. . على الرغم من الإشارة في كثير من الأحيان إلى التطرف اليميني المتطرف أو الإرهاب اليميني المتطرف، فإن التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية يشمل التطرف من جميع النقاط على الطيف السياسي.

تشكل التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية تهديدًا وشيكاً للحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، كما يتضح من الهجمات المميتة التي نفذتها الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية في السنوات الأخيرة في مجموعة من البلدان. تتزايد الروابط عبر الوطنية بين أفراد وجماعات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية بالتجنيد والتخطيط للهجمات وجمع الأموال وتبادل التدريب التكتيكي، وتبادل تعليمات صنع الأسلحة وارتكاب أنشطة إجرامية أخرى عبر الحدود، غالبًا في الفضاء عبر الإنترنت. وكثيراً ما تنفذ الهجمات أيضاً جهات فاعلة منفردة، دون أن تكون لها صلات مباشرة بجماعات أكبر. ويشكل هذا البعد عبر الوطني المتزايد للتهديد تحديات ذات طبيعة خاصة للحكومات. ومما يثير القلق بالمثل التقارير الواردة عن أفراد التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية الذين يسافرون إلى الخارج للتدريب على الانخراط في التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية، ومعظمهم في أوروبا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وممن يمارسون التطرف العنيف القائم على الدوافع العرقية أو العنصرية الذين يشاركون في نزاع مسلح.

الهدف الرئيسي من مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية هو دراسة كيف يمكن للجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية معالجة ظاهرة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية على نحو أكثر فعالية، بالاستفادة من الخبرات الوطنية الواسعة للحكومات في مواجهة هذه الأنواع من التهديدات، حاليًا وتاريخيًا، مع التركيز على مشاركة أجهزة إنفاذ القانون مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع.

حوار اتجاهات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية:

في فبراير 2022، استضاف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حوار اتجاهات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية، وهو أول برنامج ينفّذ بالحضور الشخصي في مالطا منذ ظهور جائحة كوفيد19-. يمثل هذا الخطوة الأولى في نهجنا الشامل والمتعدد المستويات للتطبيق العملي لدليل ممارس العدالة الجنائية لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية، والذي نُشر الآن باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية على موقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

استخدام مجموعة كاملة من أدوات العدالة الجنائية لمكافحة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية:

الحدث الجانبي 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة

في سبتمبر 2022، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بالتعاون مع قادة مبادرة مجموعة أدوات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب - الولايات المتحدة والنرويج - حدثًا جانبيًا بعنوان "استخدام الطيف الكامل من أدوات العدالة الجنائية لمكافحة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية أو العرقية" على هامش أسبوع اللقاءات رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك. سلط الحدث، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، الضوء على المجموعة الكاملة من أدوات العدالة الجنائية التي تستخدمها الحكومات، بما فيها التنسيق مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة المجتمعية، لمنع ومكافحة تهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية؛ وبحث كيفية تعاون الحكومات عبر الحدود الوطنية في هذا المجال؛ وحدد الأدوات التي يمكن أن تعزز فهم التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية والتصدي له؛ وسلط الضوء على الأنشطة القائمة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

في هذا الحدث الجانبي، تفضل السيد إيلكا سالمي، منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، والدكتورة بولين مور، عالمة سياسية في مؤسسة راند وأستاذة تحليل السياسات في كلية باردي راند للدراسات العليا وهي خبيرة بارزة في مجال التطرف العنيف القائم على الدوافع

العنصرية والعرقية، بتقديم تقييم لكيفية تهديد الجهات المسؤولة عن التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية حاليًا للمجتمعات والحكومات في جميع أنحاء العالم.

وسلط كبار المسؤولين من الولايات المتحدة والنرويج الضوء على كيفية تعاون الحكومات عبر الحدود الوطنية للتصدي لتهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية، وذلك من خلال دعم تطوير المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لمجموعة أدوات التصدي للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية وعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون المستمر لوضع دليل ممارسي العدالة الجنائية لمعالجة التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية موضع التنفيذ. ثم تطرق العديد من كبار مسؤولي السياسات والممارسين وممثلي المجتمع المدني إلى أمثلة ملموسة لمناقشة الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومات، من خلال التنسيق الوثيق مع الجهات غير الحكومية، لمنع ظهور تهديدات التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية ومواجهتها عند ظهورها.

أثنى المشاركون والمتحدثون على حد سواء على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لتجميعه نخبة قوية من المتحدثين حول هذا الموضوع المهم ولتقديمه عروضًا موضوعية ومثيرة للاهتمام بشكل خاص ولجذب قدر كبير من التفاعل من المشاركين.

اجتماع مائدة مستديرة حول معالجة نقاط الضعف في التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية / التطرف

في أكتوبر 2022، سافر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى لندن لعقد برنامج بعنوان "مائدة مستديرة لممارسي العدالة الجنائية حول معالجة نقاط الضعف في التطرف أو التجنيد للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية/الإرهاب اليميني المتطرف".

جمعت هذه المائدة المستديرة، التي عقدت بدعم من حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، 52 اختصاصياً من ممارسي العدالة الجنائية وواضعي السياسات وخبراء التكنولوجيا والباحثين من أستراليا وفرنسا وألمانيا ونيوزيلندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى اليوروبول والإنتربول وأمانة الكومنولث و AutSide Education ومنتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب ومعهد الحوار الاستراتيجي ومونشوت وفرونيسيس للاستشارات والتدريب ومؤسسة راند وتيك ذيس.

على مدى يومين من الاجتماع، انخرط المشاركون في مناقشات مفصلة حول العديد من جوانب تهديد التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية، وتبادلوا الخبرات المباشرة حول كيفية استغلال الجهات الفاعلة في التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية للإنترنت لاستهداف الشباب وغيرهم من الأفراد الضعفاء، بما فيهم أولئك الذين يعانون من التوحد وغيره من الاضطرابات العصبية. إنّ هذه التبادلات المتعمقة، التي تغطي قضايا تشمل الألعاب عبر الإنترنت، ومراقبة المحتوى، وبناء قدرة الشباب على التحمل، ساهمت في تحسين التوجيهات الواردة في دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية للتصدي للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية الصادر عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. وفي نهاية المطاف، ساعد المشاركون في المائدة المستديرة في تحديد كيف يمكن للحكومات أن تمنع وتكافح التطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية بشكل أكثر فعالية، بالتنسيق مع المجتمع المدني وقطاع التكنولوجيا والخبراء الخارجيين.

سيواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون استخدام دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للتطرف العنيف القائم على الدوافع العنصرية والعرقية كأساس للتبادل بين ممارسي الخطوط الأمامية وواضعي السياسات والخبراء من خلال المزيد من اجتماعات المائدة المستديرة لممارسي العدالة الجنائية، مع اجتماع مائدة مستديرة حول خطر التطرف داخل صفوف الأجهزة الأمنية المقرر عقده في أبريل 2023.

IIJ CRIMINAL JUSTICE PRACTITIONER'S GUIDE
Addressing Racially or Ethnically Motivated Violent Extremism
A publication under the IIJ REMVE Initiative
The International Institute for Justice and the Rule of Law
GUIDE DE L'IIJ À L'USAGE DES PRATICIENS DE LA JUSTICE PÉNALE
Lutte contre l'extrémisme violent à motivation raciale ou ethnique
Une publication sous l'Initiative REMVE de l'IIJ
دليل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للممارسين
في مجال العدالة الجنائية بشأن التصدي للتطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية REMVE
هذا الدليل نشر تباعاً لمبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية
Международный Институт защиты Правосудия и Верховенства Права
РУКОВОДСТВО
Для специалистов-практиков в области уголовного правосудия по противодействию насильственному экстремизму на расовой или этнической почве
Публикация МИП в области Инициативы по Противодействию Насильственному Экстремизму на Расовой или Этнической почве
IIJ LEITFADEN FÜR STRAFRECHTSPRAKTIKER
Bekämpfung von rassistisch oder ethnisch motiviertem gewalttätigem Extremismus
Eine Veröffentlichung der IIJ REMVE (Racially or Ethnically Motivated Violent Extremism) Initiative
GUÍA DEL IIJ PARA PROFESIONALES DE LA JUSTICIA PENAL
Abordar el extremismo violento motivación racial o étnica (REM

مبادرات ومسارات عمل أخرى للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

تدخلات متعددة الأطراف لمنع ومكافحة التطرف العنيف

قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بدور رائد في تطوير برنامج تدريبي يهدف إلى مساعدة البلدان والمجتمعات الشريكة على صياغة استراتيجيات متعددة الجهات الفاعلة ومتعددة القطاعات لمكافحة الإرهاب؛ أي نُهج لمنع ومكافحة التطرف العنيف التي لا تشارك فيها جهات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى فحسب، بل أيضًا مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية – الأخصائيون الاجتماعيون والصحيون والموجهون الدينيون وأفراد الأسرة ومنظمات المجتمع المدني - التي لا غنى عن مواهبها وشبكاتها الفريدة لمنع التطرف وكشفه.

لبدء هذا المشروع، في فبراير ويونيو 2020، عقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ورشتي عمل لتطوير المناهج التدريبية ركزتا على أفضل السبل لتصميم وتنفيذ هذا النوع من برنامج التدخل متعدد التخصصات لمنع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE)، بما في ذلك كيفية مراعاة السياق السياسي والأمني والاجتماعي المحلي. استند المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى التوصيات والتوجيهات والممارسات الجيدة التي وضعتها الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الهيئات متعددة الأطراف، واسترشد بتوصيات الخبراء في جلسات العمل لعام 2020، ووضع منهجًا تدريبيًا الأول من نوعه لمساعدة صانعي السياسات والمهنيين والممارسين في تصميم وتنفيذ هذا النوع من برامج منع ومكافحة التطرف العنيف متعددة الجهات الفاعلة. يعيد المنهج التذكير بمفهوم يقوم على أنه عندما تعمل مجموعة واسعة من المهنيين معًا لتحديد الأفراد المعرضين للخطر والتدخل، يمكن عندئذٍ منع التطرف والحدّ من العنف.

وبمجرد الانتهاء من مشروع المنهج، أدخله المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشكل مؤقت في ورشتي عمل عبر الإنترنت. جمع الأول، في يناير 2021، 49 ممثلاً من الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات والمجتمع المدني في كينيا. بالإضافة إلى تدريس مسودة المنهج لأول مرة ومشاركة أهمية التدخلات متعددة الجهات الفاعلة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف مع الأخصائيين الكينيين، قدمت ورشة العمل تعليقات نقدية لتحسين المنهج قبل تسليمه إلى جماهير أكبر.

أما ورشة العمل الثانية عبر الإنترنت، حيث عقدت في مارس 2021 بالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى سكوبيه، فقد كررت نجاح ورشة العمل الكينية لـ 30 ممثلًا للحكومة الوطنية والبلدية والمجتمع المدني في شمال مقدونيا.

بعد دمج التعليقات من ورشتي العمل هاتين، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون رسميًا منهجه لمنع ومكافحة التطرف العنيف في يونيو 2021 في حدث جانبي ناجح للغاية ممول من الاتحاد الأوروبي على هامش أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. حضر أكثر من 100 من الأخصائيين الممارسين والممثلين في الخطوط الأمامية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون متحمس لفرص جديدة لمشاركة هذا المنهج مع جماهير أوسع في إطار مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمعالجة الإرهاب المحلي في الأسابيع والأشهر القادمة.

مسار عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الجديد

مكافحة تمويل الإرهاب

في عام 2021، أطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مسار عمل مكافحة تمويل الإرهاب لتوفير بناء القدرات للاختصاصيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء العالم للتصدي بفعالية لتمويل الإرهاب. وتهدف الأنشطة إلى تعزيز ثقافة التحقيق الاستباقية وبناء المهارات المهنية بين الأخصائيين ممارسي العدالة الجنائية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب؛ وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والمشترك بين الوكالات بين ممارسي العدالة الجنائية التابعين للجنة مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز الحوار والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الكشف عن تمويل الإرهاب وتعطيله.

يعتمد عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن مكافحة تمويل الإرهاب على توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والوثائق التوجيهية الرئيسية، بما في ذلك التقارير المواضيعية والإقليمية، مثل إرشادات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب، ومخاطر تمويل الإرهاب الناشئة، وخطر استغلال الإرهابيين للمنظمات غير الربحية، وتمويل الإرهاب بدوافع عرقية أو عنصرية، وتمويل الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا والموارد الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقراري مجلس الأمن 1373 (2001) و 2462 (2019) وغيرها.

كما يربط معهد القانون الدولي أنشطته بالوثائق الإطارية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهي مذكرة الممارسات الجيدة بشأن ضمان تنفيذ تدابير مكافحة تمويل الإرهاب وصون الحيز المدني، وهي وثيقة توجيهية لأنشطة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب التي تشمل المنظمات غير الربحية. تساعد هذه الوثيقة في تصميم برامج المساعدة التي تسمح للدول بتنفيذ لوائح الرقابة اللازمة لمنع تحويل الأموال للإرهابيين مع حماية قدرة المنظمات غير الربحية على جمع الأموال والعمل.

التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب للأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPs) في غرب إفريقيا

في سبتمبر 2022، عاد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى أبيدجان لحضور ورشة العمل الثانية حول "التخفيف من المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الأعمال والمهن غير المالية المحددة لأغراض تمويل الإرهاب في غرب إفريقيا"، وهي متابعة للحدث الأول الناجح للغاية في أكتوبر 2021. بدعم سخي من حكومة ألمانيا، أجرى أكثر من 50 ممارسًا من البلد المضيف كوديفوار، بالإضافة إلى بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وتوغو - الذين شارك معظمهم في ورشة العمل الأولى - مناقشات حماسية حول كيفية منع وكشف وتعطيل الجماعات الإرهابية في المنطقة التي تستخدم قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لتمويل عملياتها.

تضمنت ورشة العمل التي استمرت ثلاثة أيام، والتي ضمت لأول مرة مشاركين من القطاع الخاص، عروضًا تفاعلية حول المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتبادلًا للأنظمة والممارسات الوطنية، وعملًا جماعيًا على تمارين افتراضية تستند إلى سيناريوهات واقعية ومناقشات لحالات تمويل الإرهاب الأخيرة التي تشمل قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة من المنطقة.

انخرط المشاركون في العمل بحماس وأبلغوا عن مدى صلة ورشة العمل هذه بعملهم اليومي. أشار السيد إدريسا واتارا، ممثل مجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (GIABA) إلى أن "التبادلات بين الخبراء المتخصصين والممارسين ساعدتنا على اكتساب معرفة قوية بالبيئة التشريعية وأتاحت فرصًا للشراكات المحتملة بين الكيانات الموجودة.

"يمكننا التعلم من بعضنا وبناء شبكة مهنية قائمة على تبادل الأفكار وتبادل الخبرات"

وذكرت السيدة ساديا يولاند، المحامية في اللجنة الإيفوارية لتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، أن "مثل هذه الفعاليات تمكننا من استكشاف ما يحدث في المنطقة وفي البلدان المجاورة لنا. يمكننا أن نتعلم من بعضنا وأن نبني شبكة مهنية تعتمد على تبادل الأفكار وتبادل الخبرات".

يلتزم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بمواصلة الشراكات المهمة التي أقامها والتقدم الذي دعمه خلال ورشتي العمل هاتين من خلال تطوير وتقديم تدريب موجه حول مكافحة تمويل الإرهاب، على المستويين الوطني ودون الإقليمي، يشمل وحدات الاستخبارات المالية وممثلي قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في غرب أفريقيا.

ورشة عمل حول حماية القطاع غير الربحي من استغلاله لتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

حددت فرقة العمل المالي استغلال المنظمات غير الربحية لتمويل الإرهاب كمجال ذي أولوية. يستجيب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من خلال تنظيم ورشة عمل تهدف إلى فهم كيفية استغلال المنظمات الإرهابية للمنظمات غير الربحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتمويل أنشطتها وتحديد وتبادل الآليات وأفضل الممارسات للتخفيف من المخاطر القائمة.

وستناقش ورشة العمل، الموجهة إلى الممارسين والمشرعين في مجال العدالة الجنائية، فضلاً عن ممثلي قطاع المنظمات غير الربحية، الاتجاهات الجارية والتهديدات المتزايدة، وستحلل التوصيات التقنية المتعلقة بالإشراف القائم على المخاطر على المنظمات غير الربحية المعرضة لتمويل الإرهاب. كما تستكشف طرقًا لمساعدة المنظمات غير الربحية على تقديم وتحسين الضمانات الداخلية وآليات الإبلاغ وزيادة الوعي بشأن دعم حقوق الإنسان والحفاظ على أهدافها الإنسانية مع حماية قدراتها على جمع الأموال والإنفاق. من المقرر تنفيذ النشاط في الربع الأول من عام 2023.

Joseph ODI
CAMEROUN

المنصة الجديدة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب CT PHARE

إن منصة CT PHARE - منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب يمثل الإجراء الذي ينفذ، في إطار دائرة شؤون السياسة الخارجية (FPI) التابعة للمفوضية الأوروبية، والمشروع العالمي الجديد لمدة ثلاث سنوات لدعم نتائج مجلس العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في يونيو 2020. بهدف توفير أنشطة بناء قدرات مكافحة الإرهاب القائمة على حقوق الإنسان، بما يشمل السياسة والدعم المؤسسي للبلدان والمناطق المستفيدة التي تطلب ذلك. تأسست منصة CT PHARE في أكتوبر 2022، بهدف زيادة امتثال سياسات الدول وتشريعاتها واستراتيجياتها القضائية لمكافحة الإرهاب، وكذلك ممارسات التحقيق والمقاضاة اليومية، لمعايير حقوق الإنسان الأوروبية والدولية المعترف بها، وذلك على المستويين السياسي والتشغيلي.

في مارس 2023، سيطلق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منصة CT PHARE ضمن اجتماع فريق الخبراء في مقره في مالطا، حيث سيلتقي 35 من كبار الاختصاصيين الممارسين في قطاع العدالة الجنائية وواضعي السياسات وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. من خلال التبادلات غير الرسمية والتواصل، سيُطلب من المشاركين تحديد ودراسة التحديات الأكثر إلحاحًا والممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب في مناطق عمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من أجل توجيه التنفيذ الناجح لمنة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب CT PHARE لمدة ثلاث سنوات.

مكونات منصة CT PHARE

المكون 1: تعزيز معارف الأخصائيين الممارسين في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدراتهم

الغرض من المكون الأول بناء مهارات وقدرات العاملين في مجال مكافحة الإرهاب على المستويين الإداري والمتوسط لضمان الامتثال الكامل للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في عملهم اليومي. يركز هذا المكون على تحديات حقوق الإنسان التي يمكن أن تظهر في جميع مراحل استجابة العدالة الجنائية للإرهاب، من تعريف "الإرهاب"، إلى التحقيق في جرائم الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

الأنشطة الممكنة:

- اجتماعات الخبراء؛
- ورش عمل وطنية وإقليمية؛
- التدريب وتدريب المدربين؛
- تبادل الأقران للممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ و
- تقديم كتب أدلة إرشادية و/أو إجراءات تشغيل قياسية للاختصاصيين الممارسين.

"يتمثل هدف منصة مشاركة حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب في زيادة درجة امتثال سياسات الدول وتشريعاتها واستراتيجياتها القضائية في مكافحة الإرهاب، وكذلك ممارسات التحقيق والمقاضاة اليومية، لمعايير حقوق الإنسان الأوروبية والدولية المعترف بها".

المكون الثاني - دعم السياسات والإصلاحات المؤسسية

الغرض من المكون 2 دعم التحولات السياسية والقانونية والمؤسسية من أجل الدمج الفعال لنهج قائم على سيادة القانون وحقوق الإنسان في صنع سياسات مكافحة الإرهاب وعمليات العدالة الجنائية في البلدان أو المناطق المستفيدة. ولا بد من مشاركة المجتمع المدني من أجل فهم احتياجاتهم بشكل كامل.

الأنشطة الممكنة:

- تقديم الدعم لصياغة و/أو تعديل تشريعات و/أو سياسات مكافحة الإرهاب.
- المساهمة في إنشاء و/أو تحسين آليات الرقابة؛
- تقديم البروتوكولات القضائية أو إجراءات التشغيل القياسية الأخرى للأخصائيين الممارسين.
- ومساعدة لجان حقوق الإنسان والمؤسسات الأخرى على متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب وسيادة القانون.

المكون 3 – تشجيع التعاون عبر الوطني

الغرض من المكون 3 تطوير التعاون الاستراتيجي عبر الوطني عن طريق تيسير إنشاء و/أو تعزيز الشبكات المؤسسية لتبادل المعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تصميم و/أو تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المتوافقة مع حقوق الإنسان.

الأنشطة الممكنة:

- دعم الحوارات السياسية عبر الوطنية بشأن إدراج حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب.
- دعم التقييمات الإقليمية للثغرات ومواطن الضعف المتعلقة بحقوق الإنسان في الأطر القانونية الإقليمية واستراتيجيات مكافحة الإرهاب؛
- مساعدة المنظمات الحكومية والدولية والإقليمية في تصميم وتأييد الالتزامات الملزمة سياسياً أو قانونياً المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تنظيم مؤتمر رفيع المستوى لمشاركين مختارين من البلدان المستفيدة، لتبادل خبراتهم والتقدم المحرز في دمج النهج القائمة على حقوق الإنسان وسيادة القانون في عملهم، طوال مدة المشروع.

الرصد والتقييم

في عام 2022، قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتدريب 905 من الممارسين ونظم 27 نشاطًا للتدريب وبناء القدرات تمحورت حول مجموعة واسعة من مجالات التركيز المواضيعية والجغرافية. يفخر معهد القانون والعدالة بملاحظة أن 94% من الممارسين المدربين أبلغوا عن زيادة في مستوى معرفتهم، بينما أفاد 78% منهم عن استخدام مهارة قابلة للتنفيذ في ممارستهم اليومية.

استمر برنامج الرصد والتقييم في دعم مهمة المعهد المتمثلة في تعزيز كفاءات عدد متزايد ومتنوع من ممارسي العدالة الجنائية على نطاق أوسع ومتابعة رؤيته المتمثلة في أن يكون مركزاً معترفاً به دوليًا لحقوق الإنسان وبناء القدرات القائمة على سيادة القانون.

الاستثمار في الرصد والتقييم

إنّ المعهد مزود بمجموعة الأدوات اللازمة لإبلاغ التقييمات؛ واستخلاص الاستنتاجات والدروس المستفادة لصقل تصميم البرامج؛ وتنفيذ البرامج المؤثرة؛ وتحديد التدابير التصحيحية لزيادة استدامة جهوده في مجال بناء القدرات. لقد أدى تحديد أولويات الرصد والتقييم إلى تزويد المعهد بمنتجات يمكن من خلالها رفع تقرير إلى المانحين وتوضيح صورة أكثر تطوراً وشمولية عن التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في إطار مجموعة من المنح المقدمة.

تفعيل استراتيجية الرصد والتقييم

للاستفادة من النمو ومواصلة التحسينات، عين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مديرًا متفرغًا للرصد والتقييم لقيادة عمل المعهد، وتنفيذ استراتيجية الرصد والتقييم التي تحدد بنية إطار عمل تشغيلي مؤسسي يدعم الاحتياجات الخاصة بالوحدة ويستجيب لأهداف المنح المتغيرة ومتطلبات الإبلاغ. كما تحدد استراتيجية الرصد والتقييم منهجية مناسبة، وتوضح المهام والمسؤوليات، وتحدد أولويات جمع البيانات وإدارتها، وتحدد الأدوات والمنتجات اللاحقة لجمع البيانات وتحليلها وتصورها.

ترسيخ الرصد والتقييم في المشهد المؤسسي

كجزء من جهد أكبر لتعميق ثقافة الرصد والتقييم في جميع أنحاء المعهد، صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون سلسلة من الدورات التدريبية الداخلية التي تركز على كل من الرصد والتقييم وكذلك الأنشطة المترابطة، مثل الدبلوماسية العامة والإدارة والتواصل وحشد الموارد لفهم تأثير أنشطتنا بشكل أفضل وبالتالي ضمان استجابتنا لاحتياجات جمهورنا.

أهمية البيانات

يمكّن الإطار التشغيلي للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون من قياس التغيير المقصود بسبب أربع فئات من المؤشرات تتعلق بالمساءلة والتنفيذ والتغيير والسياق والتي تجمع المعلومات النوعية والكمية. بالإضافة إلى ذلك، تتوقف الحاجة إلى اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة على إجراءات جمع البيانات وإدارتها وتحليلها فيما يتعلق بالبيانات النوعية والكمية على حد سواء.

الأميـن التنفيـذي للمعهد مـع الإدارة العليا لمعهد الكويت للدراسـات القضائيـة والقانونية، حفل توقيع مذكرة التفاهم في الكويت، ديسـمبر 2022.

وتكملةً للتحليل الكمي والنوعي، يتخذ المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون نهجًا مدروسًا لجمع بيانات نوعية محددة يمكننا من خلالها تطبيق تقييم شامل ودقيق للأثر المستدام.

تتضمـن هـذه البيانـات النوعيـة ملاحظات مباشـرة، ومتابعة المناقشـات على المنصات الرقمية، والردود من الأسـئلة المفتوحة في نماذج التعليقات وتقييمات الأثـر علـى المـدى الطويـل، والمعلومـات الناتجـة عـن الشـهادات أو المقابـلات شـبه المنظمـة أو مجموعـات التركيـز من المشـاركين.

الفجوة بين الجنسين

يعد إدماج منظور النوع الاجتماعي عنصراً هاماً في إطار الرصـد والتقييـم، لكنـه عبـاءة يجـري تناولها في جميع أنحـاء المعهد لزيادة إدماج منظور النوع الاجتماعي في مجال وفئة يهيمن عليهما الذكور. يعد سد الثغرة بين الجنسـين مجالًا للتركيز ويعمل فريق المعهد الدولي للعدالة وسـيادة القانون بنشـاط مع البلدان الشـريكة والخبـراء والمانحيـن والممارسـين مـن المسـتويات المتوسـطة إلـى العليـا لضمـان حضـور أكبـر للمـرأة ومشـاركتها في ورش عمل المعهد ومحتواه البرامجي بالإضافة إلى دمج أفضل للمنظورات الجنسانية في عمل المعهـد الدولي للعدالة وسـيادة القانون.

يكثف المعهد الدولي للعدالة وسـيادة القانون جهوده في مجال الرصد والتقييم من خلال الموظفين والتطوير الاسـتراتيجي وجمع البيانات وإدارتها، بالإضافة إلى إنشاء مجالات للتعاون الداخلي بين الوحدات والمجموعات.

استنادًا إلى المراجعة الاستراتيجية، أعطى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الأولوية للتوصيات لتحديد نطاق التغييـر الممكـن، والانتقال إلـى قياس النتائج وتقديم منتجـات عاليـة الجودة للجهـات المانحة. سـتكون هذه التوصيـات هـي الأسـاس الـذي يتـم مـن خلالـه تخطيط وإدارة أنشـطة بنـاء القـدرات القويـة من البدايـة إلى ما بعـد الإنجاز مع الحفاظ على سـمعة ومصداقية عالمية قوية بين المانحين المؤسسين والمنظمات ذات التفكير المماثل في النظام الموحد لمكافحة الإرهاب

الاتصالات والتواصل

واصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون تعزيز جهوده في مجال الاتصال والتواصل في عام 2022 باستخدام قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة وتحديث موقعه الإلكتروني ثلاثي اللغات، واستكمال مَعلمين رئيسيين في إطار استراتيجية الاتصالات والتواصل للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، والتي تحدد خطة خمسية لبناء البنية التحتية للاتصالات اللازمة لدعم نمو المعهد ونجاحه — والأهم من ذلك - تأثير برامجنا في بناء القدرات والتدريب.

موقع المعهد وبوابة الخريجين

يخدم الموقع الإلكتروني متعدد اللغات للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) أكثر من 8500 خريج ومانح ومجتمع من مجتمعات مكافحة الإرهاب وسيادة القانون الأوسع. يسمح التصميم سهل الاستخدام والمرن أولاً بتجربة مستخدم جديدة ومريحة، مع تسليط الضوء على كيفية قيام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بوضع الممارسات الجيدة المعترف بها دوليًا موضع التنفيذ، وتركيزه الجغرافي، مع عرض قصص تأثير من خريجي المعهد وتجربة بصرية محسنة وموارد مهنية لتوجيه الممارسين في عملهم اليومي. كما صمم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أيضًا بوابة مخصصة لشبكة الخريجين عبر الإنترنت تم دمجها في الموقع الإلكتروني الجديد لتوفير البنية التحتية لدعم شبكة الخريجين العالمية المعززة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

تتضمن البوابة تسجيل دخول آمن مع وصول حصري إلى مكتبة افتراضية موسعة، وفعاليات حصرية للخريجين عبر الإنترنت، وخاصية الأسئلة والأجوبة المدارة لتعزيز المزيد من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ومركز معارف للخريجين، وفرص مهنية بالإضافة إلى القدرة على التواصل مع عدد أكبر من الممارسين وشبكة شركاء المعهد عبر العالم.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في عام 2022، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مذكرة تفاهم لإنشاء إطار تعاون استراتيجي بين كلا المعهدين. ستعزز مذكرة التفاهم هذه التعاون لدعم استجابات الممارسين في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في سياق سيادة القانون وحقوق الإنسان.

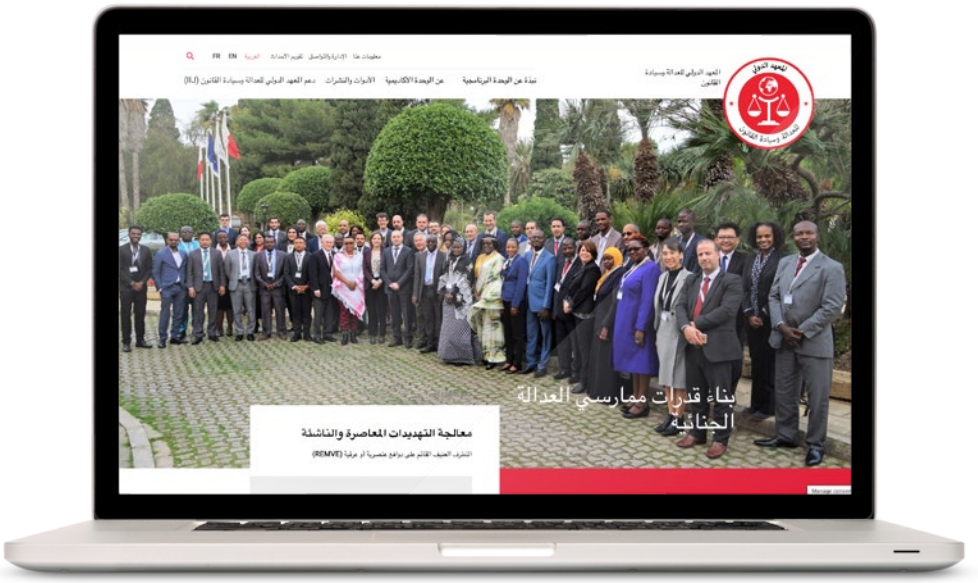

إدارتنا العليا مع معالي الدكتور الان بورغ، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة خلال زيارته للمعهد في فاليتا، نوفمبر 2022.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا

مالطا

توفر مالطا بيئة تعليمية محايدة حيث يمكن مناقشة الموضوعات الحساسة بطريقة بناءة. وموقعها المركزي في البحر الأبيض المتوسط يجعلها في متناول المشاركين من جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. يُعرب المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن امتنانه لحكومة مالطا لدعمها المستمر والتزامها برسالة المعهد ورؤيته.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون- حرم فاليتا الجامعي

حرم فاليتا الجامعي في جامعة مالطا - المعروف باسم مبنى الجامعة القديمة - هو قصر بالغ الأهمية ثقافياً وتاريخياً يعود للقرن السادس عشر ويقع في فاليتا، العاصمة التاريخية لمالطا. بدأ تشييد مبنى الجامعة القديمة عام 1595، تحت قيادة جراند ماستر مارتينو جارزيس. أعيد تصميم الجزء الخارجي من المبنى على طراز الباروك في عام 1647.

يعقد المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون غالبية برامجه في مالطا في مبنى الجامعة القديمة الذي يستوعب ما يصل إلى 60 مشاركًا في قاعات المؤتمرات، بالإضافة إلى مجموعة من الأماكن الأخرى لجلسات المجموعات المخصصة والمناسبات الأصغر.

عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يجعل مقره الدائم في مبنى الجامعة القديم. وعام 2019، وقع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا لتأمين عقد إيجار لمدة 15 عامًا للمعهد في حرم فاليتا الجامعي، وذلك للحفاظ على استمرارية الشراكة المميزة بين المعهد والجامعة. عام 2020، وسّع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مقره عبر إضافة مساحات مكتبية لوحدته الأكاديمية الجديدة.

خلال عامي 2019 و 2020، أجرى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أعمال بناء لتحسين وتحديث المرافق لتناسب الاحتياجات التشغيلية والتدريبية للمعهد. وشمل ذلك أعمال تجديد وتحسين للقدرات التشغيلية للمكتب وإضافة ميزات الأمان الحديثة إلى جانب التحديثات العصرية والموفرة للطاقة. الأهم من ذلك، تضمن هذا العمل أيضًا شراكة مع جامعة مالطا لتحديث وتجديد القاعة الكبرى Aula Magna، قاعة التدريب الرئيسية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وقاعات المؤتمرات الأخرى المستخدمة لتقديم برامج المعهد.

المشاركة مع رئيس مالطا

رحب فخامة الرئيس جورج فيلا، رئيس مالطا، بستيفن هيل بعد فترة وجيزة من توليه منصب الأمين التنفيذي. في يوليو، كان الرئيس فيلا أيضًا من بين قائمة المتحدثين البارزين في حفل إطلاق دليل الممارسين في مجال العدالة الجنائية التابع للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمعالجة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أو عرقية. حيث أثنى على عمل المعهد المستمر.

فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

الإدارة العليا

ستيفن هيل
الأمين التنفيذي

راينهارد أوريغ
مدير الإدارة والتواصل

ماري كومبير
مدير الوحدة الأكاديمية

غيل مالون
مديرة البرامج

كبار المستشارين

مارك بيدفورد
مستشار أول للتحقيقات

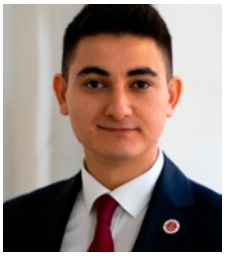

كان فوركان جولسوي
مستشار قانوني أول

الوحدة الأكاديمية

أدريا دي لاندري
زميلة مقيمة

سامنا شيبو
زميل مقيم

دالين فان لوفين
مدير البرنامج

لوانا كامبانا
مساعدة برامج

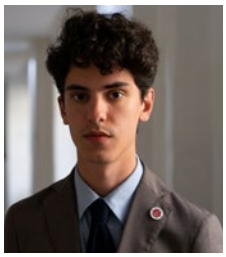

سوان جوديه
مساعد شؤون البرامج

وحدة الشؤون الإدارية والتواصل

أدريانا فينيش
مسؤول شؤون مالية

جاكلين بيتري
مساعدة شؤون مالية

كوينتين بالتازارت
مديرة الرصد والتقييم

آنا ميلوفانوفيتش
مديرة تعبئة المنح والموارد

كيرا بوسوتيل
مسؤول موارد بشرية

وحدة الشؤون الإدارية والتوعية ...متابعة

روث كاميليري
مسؤول إدارة المشتريات والفعاليات

كارل ديميش
مسؤول اداري

علي خير
مدير التوعية والتواصل

كيريلوس مسييه
مساعد اتصال

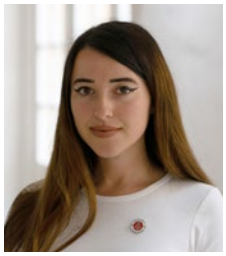

هولي أزوباردي
مساعدة شؤون مالية

أبيبو بيللو
مساعد لشؤون البرامج

فرانس ليمير
مساعدة لشؤون البرامج

سليمة جعيط
مساعدة لشؤون البرامج

روبرت فيلا بارنز
مساعد لشؤون البرامج

الوحدة البرامجية

إيمرسون كاشون
مدير برامج

ناتالي تران
مديرة برامج

بارفينا ابدوفاهوبوفا
مديرة برامج

CT Phare

بول مادن
قيادة المشروع

فرانشيسكا أميريو
مدير المشروع

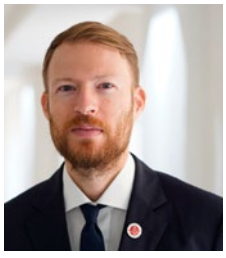

وينثروب ويلز
مدير برامج

جويا الياس
مديرة برامج

ألا ديوبانوفا
مديرة برامج

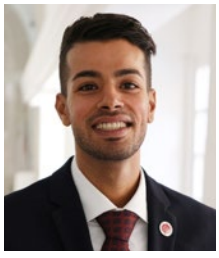

محمد سكران
مساعد لشؤون البرامج

مجلس الإدارة من المسؤولين الإداريين

لجزائر
السيد عبد الغني مرابط

الاتحاد الأوروبي
السيدة نادية كوستانتيني

فرنسا
السيدة أميلي ديلاروش

إيطاليا
السيدة فرانشيسكا سانتورو

الأردن
العقيد بلال العواملة

الكويت
السفير حمد المشعان

مالطا
السيد كريستوفر كوتاجار

المغرب
السيد اسماعيل الشكوري

نيجيريا
الوزير أبو بكر مالامي، سان

تونس
الوزيرة حنين بن جراد

تركيا
السفير نيفزات اويانيك

المملكة المتحدة
السيدة كلير لورانس

الولايات المتحدة الأمريكية
السيد كريستوفر أ. لاندبيرغ

المجلس الاستشاري

تأسس المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عام 2019 بتفويض لتقديم مشورة استراتيجية غير ملزمة إلى الأمانة التنفيذية بشأن مجموعة من المجالات الرئيسية تشمل وضع البرامج وإعداد المناهج التدريبية ومجالات التركيز المواضيعية والجغرافية والشراكات. من الشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بشأن مشاريع محددة، إلى دعم تطوير مناهج بناء القدرات، إلى تحديد الفرص للاستفادة من البحث والشبكات الأخرى لتعزيز المشاركة الإقليمية والدولية، يؤدي المجلس الاستشاري المثير للإعجاب في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون دورًا لا يقدر بثمن في دعم مهمة المعهد.

السيد كريستيان أشليك
المدير التنفيذي، ركن الشباب المحلي

دكتور مارك إليس
المدير التنفيذي، رابطة المحامين الدولية

السيد توبياس فريمان
مسؤول قانوني أول، معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

بروفيسور روهان جونا راتنا
أستاذ الدراسات الأمنية، كلية إس راجاراتهام للدراسات الدولية، جامعة نان يانغ للتكنولوجيا

دكتور اسحق كفير
زميل باحث، معهد الاقتصاد والسلام

سعادة القاضية كيمبرلي بروست
المحكمة الجنائية الدولية

السيد آدم رافنكيلد
كبير المستشارين/منسق مكافحة الإرهاب، وزارة الخارجية في الدنمارك

السيد ماري إبيفان سوهوينو
مدير المدرسة الوطنية للإدارة

السيدة إديث فان دين بروك
كبير المدعين العامين والمستشار القانوني، الرابطة الدولية للمدعين العامين

د. بيتر فيديل كيسينج
كبير المستشارين، إدارة القانون الدولي وحقوق الإنسان، وزارة الخارجية الدنماركية

القاضي نيكولاس غيلو
الدوائر المتخصصة في كوسوفو

السيدة سيسيليا نادو
منسق الشؤون القانونية والعدالة الجنائية في الأمم المتحدة

المنح والإعارات منذ عام 2014

أستراليا

كندا

الدنمارك

الاتحاد الأوروبي

فرنسا

ألمانيا

إيطاليا

الكويت

مالطا

هولندا

إسبانيا

سويسرا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأميركية

شركاء فاليتا

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب
معهد سيبلي CEELI
شبكة التدريب القضائي الأوروبية
المركز العالمي للأمن التعاوني
الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود (GCERF)
مركز هداية
معهد الدراسات العليا التابع لوزارة الداخلية
جامعة مالطا
معهد الدراسات الأمنية (ISS)
المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان
الأمم المتحدة
معهد الولايات المتحدة للسلام

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org/ar @iijmalta_intl info@theiij.org